يا قدس!

نشرة أكاديمية ثقافية

النشرة الثالثة، آب/اغسطس 2017

مركز دراسات القدس
CENTRE FOR JERUSALEM STUDIES

جامعة القدس
AL-QUDS UNIVERSITY

صندوق رياض الغصين التعليمي
The Riad Al Ghussein Education Fund

مركز دراسات القدس
جامعة القدس

يا قدس!

نشرة أكاديمية ثقافية

النشرة الثالثة، آب/اغسطس 2017

مركز دراسات القدس
CENTRE FOR JERUSALEM STUDIES

جامعة القدس
AL-QUDS UNIVERSITY

صندوق رياض الغصين التعليمي
The Riad Al Ghussein Education Fund

مركز دراسات القدس
جامعة القدس

يا قدس!

نشرة أكاديمية ثقافية

النشرة الثالثة، آب/اغسطس 2017

هيئة التحرير:
أ.د. شكري العبد
أستاذ دكتور في دائرة الفلسفة
د. مها السمان
أستاذ مساعد في دائرة الهندسة المعمارية
ومركز دراسات القدس

التصميم: أُبيّ أبو سعدة

مركز دراسات القدس
باب الملك فيصل، البلدة القديمة
هاتف: 6287517 (2) 972+
فاكس: 6284920 (2) 972+
الصفحة الإلكترونية:
www.jerusalem-studies.alquds.edu

يصدر هذا العدد بتمويل من صندوق رياض الغصين التعليمي.

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة تحرير "يا قدس!".

صندوق رياض الغصين التعليمي
The Riad Al Ghussein Education Fund

مركز دراسات القدس
CENTRE FOR JERUSALEM STUDIES

جامعة القدس
AL-QUDS UNIVERSITY

المحتويات

كلمة أ.د. شكري العبد ود. مها السمان - المحرران
المؤتمر الدولي- "إنتاج اللامساواة: الواقع وإمكانيات التغيير في القدس"
آخر صورة لمدينة القدس - شعر للدكتور معتز القطب

مقالات بالعربية

القدس والقانون الدولي
موسى دويك

إيكولوجية القدس وإنتاج اللامساواة في الفترة بين 1850-1950
فايز فريجات أبوستة

أثر السياسات الإسرائيلية على خيارات الإسكان للمقدسيين
سامر مصطفى

القدس والفن التشكيلي
غادة السمان

مقالات بالانكليزية

Education and Freedom: The Case of Palestine
Shukri Abed

Relations between the European Union and East Jerusalem: Case Study in the Field of Education
Ainhoa González

From Punitive Measures to Collective Punishment: Residency Revocations as a Tool of Forcible Transfer from Jerusalem
Munir Nusseibeh and Nada Awad

Beyond the Bible: The Need for a Shared Archaeological Heritage in Jerusalem
Marzia Merlonghi Miani

كلمة ترحيب - المحرران

نرحب بكم في العدد الثالث من مجلة "يا قدس!" والمخصص بمعظمه لمؤتمر مركز دراسات القدس الذي أقيم في جامعة العاصمة، جامعة القدس، بتاريخ 3-5 كانون أول 2016 بعنوان: "إنتاج اللامساواة: الواقع وإمكانيات التغيير في القدس". كان هذا المؤتمر نتاج لعمل تعاوني بين مركز دراسات القدس ودائرة الفلسفة ودائرة العلوم السياسية ودائرة الهندسة المعمارية وكلية الحقوق، وجاء هذا التعاون لِما لموضوع المؤتمر من أهمية على مستويات متعددة إنْ كانت عالية أو إقليمية أو محلية.

اسمحوا لنا أن نبدأ بتقديم الشكر الجزيل لكل مَن ساهم بالتحضير والتفاعل مع المؤتمر لما كان له من أثر على نجاحه. الشكر أولا إلى القائمين على صندوق رياض الغصين التعليمي ونخص بالذكر أ.د. سري نسيبة ود. جمال نسيبة. الشكر إلى رئيس الجامعة أ.د.عماد أبو كشك ونواب الرئيس الكرام أ.د. حسن دويك ود. بديع سرطاوي لدعمهم المستمر للمؤتمر.

ونتقدم أيضا بالشكر إلى كل من: اللجنة الأكاديمية للمؤتمر المكونة من أ.د. شكري العبد ود. مها السمان ود. أمنة بدران ود. عمر يوسف ود. يارا السيفي ود. منير نسيبة، واللجنة اللوجستية المكونة من د. مها السمان ود. معتز القطب ود. أشرف أبو هلال وعليا بريجية وديمة نسيبة ومن طاقم العلاقات العامة أحمد بحر وأبيّ أبو سعدة.

كما ونشكر طاقم الهندسة المعمارية وعميد كلية الهندسة د. عبد العزيز قنطار على دعمهم الكبير. ونشكر كذلك الأخت هناء عريقات للمساعدة بالأمور المالية والأخت سحر شحادة المسؤولة عن إدارة صندوق الغصين. وأخيراً وليس آخراً نشكر المتحدثين ورؤساء الجلسات والطلبة المتطوعين.

استمر المؤتمر ثلاثة أيام أستُهل بجولة للبلدة القديمة ومنطقة سلوان بإرشاد د. عمر يوسف مشكوراً والذي سلّط الضوء على الواقع المعاش وما يتم مواجهته في الحياة اليومية. وعقدت جلسات المؤتمر في اليومين التاليين بحضور ومشاركة عدد من الباحثين والأكاديميين من جامعات فلسطينية وأجنبية.

يأتي هذا العدد من مجلة "يا قدس!" ليعرض بعض المواضيع التي تم طرحها من خلال أوراق العمل التي قُدّمت في المؤتمر، آملين أن نوفق بتسليط الضوء على بعض القضايا المهمة التي تعبر عن اللامساواة في مدِينة القدس.

كما يطيب لنا أن نطلق دعوة لكتابة مقالات للعدد القادم عن مدينة القدس باللغة العربية أو الإنكليزية على أن لا تتعدى 1200 كلمة. الموعد النهائي لتقديم المقالات هو 20 تشرين أول، 2017.

هيئة التحرير:

أ.د. شكري العبد

أستاذ دكتور في دائرة الفلسفة

shukriabed@gmail.com

د. مها السمان

أستاذ مساعد في دائرة الهندسة المعمارية ومركز دراسات القدس

mahawad99@yahoo.com

يمكن قراءة هذه النشرة على الموقع الالكتروني التالي : www.jerusalem-studies.alquds.edu.

المؤتمر الدولي "إنتاج اللامساواة: الواقع وإمكانيات التغيير في القدس"

الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر

إذا نظرنا إلى الواقع في هذا الزمن المثقل بالتعقيدات والتحديات، إن كان على مستوى عالمي أو إقليمي أو محلي، نرى بوضوح انتشار ظاهرة اللامساواة الناتجة عن أوضاع سياسية واجتماعية وبيئية. ومدينة القدس ليست ببعيدة عن هذا السياق وإن كانت تحمل خصوصيتها وتفردها كمدينة تحت الاحتلال وكمدينة مقدسة وتاريخية. وعلى ضوء التزام مركز دراسات القدس بمهمة البحث والمساهمة في إنتاج المعرفة جاءت فكرة المؤتمر لعرض ومناقشة ما تتعرض له مدينة القدس من انتهاكات وضغوطات متعددة على المكان والإنسان.

في نفس فترة التحضير للمؤتمر أُعْلِن عن التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016 الذي يحمل عنوان: "تحديات اللامساواة – الطريق إلى عالم عادل"، والمُعدّ من قبل المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية بالتعاون مع معهد دراسات التنمية ومؤسسة اليونسكو. جاء التقرير ليحذر مِن أنّ عدم الرد على تحديات اللامساواة والتعامل معها من شأنه أن يهدد استدامة الاقتصاد والمجتمع والتجمعات الحضرية. وقد أشارت الأبحاث إلى ارتفاع نسبة حالات اللامساواة بحيث أنّ ما يقرب من نصف ثروة الأسر في العالم كانت ملك لما نسبته 1 % من السكان، وأن أغنى 62 شخص في العالم يملكون ما يملكه نصف سكان العالم الأكثر فقرا.

وفي حين كانت هناك زيادة قدرها خمسة أضعاف في الدراسات عن اللامساواة والعدالة الاجتماعية في

الجلسة الخامسة للمؤتمر

المنشورات الأكاديمية 1992-2013، فإنّ العديد من الدراسات تعير القليل من الاهتمام لموضوع اللامساواة في جوانب غير جانب الدخل والثروة، مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. ويحدد التقرير سبعة جوانب من اللامساواة وهي: الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية والبيئية والمكانية والمعرفية. هذه الجوانب والتي ترتبط ارتباطا وثيقا، تخلق حلقات مفرغة من اللامساواة التي تنتقل من جيل إلى جيل. ويدعو التقرير أيضا إلى مزيد من التعاون في مختلف التخصصات، وعبر الحدود الجغرافية لمساعدة الحكومات على وضع سياسات أكثر فعالية للتقليل من وطأة ظاهرة اللامساواة.

هذا على المستوى العالمي، أما على المستوى المحلي وبالأخص في مدينة القدس وفي ظل السياسات الإسرائيلية المُمَنْهَجة والتي تركت أثرها الواضح على الحياة اليومية للإنسان الفلسطيني فتأتي المخططات الإسرائيلية لمدينة القدس من جهات مختلفة: فالبلدية تخطط والمجموعات الاستيطانية تخطط ورجال الأعمال والممولون يخططون وينتج عن ذلك مخططات هيكلية وتفصيلية وبرؤى بعيدة كل البعد عن أي تصور لحل يأخذ بعين الإعتبار جميع السكان في المدينة، بل على العكس فإنّ هذه المخططات تكرس مفهوم اللامساواة في سياقه التخطيطي الحضري. فمخطط 2020 يهدف بكل وضوح إلى تقليل نسبة المقدسيين الفلسطينيين في المدينة ومخطط 5800 يدعو إلى الاستثمار السياحي وبناء 10 آلاف غرفة فندقية ومطار جديد ويعتبر القدس المركز الوطني والقومي للشعب اليهودي.

جاء هذا المؤتمر بناء على حاجة لدراسات متخصصة الهدف منها إثارة النقاش حول هذا الموضوع المهم وعلى مستويات مختلفة وبتقاطع تخصصات متعددة من الفلسفة والسياسة والتخطيط الحضري وعلم الإجتماع والثقافة والفن. وكان التوجه يعتمد على التحليل المبني على المعرفة للتركيز على كيفية إعادة التفكير بما تعنيه كلمة اللامساواة أولا وتشخيص واقع مدينة القدس ثانيا وطرح ما هو ممكن على أصعدة مختلفة في ظل واقع اللامساواة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والمكانية والثقافية والبيئية والمعرفية ثالثا.

افتتح الجلسة الأولى للمؤتمر رئيس جامعة القدس أ.د عماد أبو كشك، والذي أكد على أهمية هذا المؤتمر كخطوة مهمة لتعزيز مبدأ الحرية والمساواة وخاصة لأهالي القدس، مشيراً إلى أن المؤتمر يساعد على خلق بيئة تدعم حقوق الإنسان والحريات العامة، وتوفير ضمانات للحفاظ على الاستقرار والأمن في مدينة القدس.

ومن جهته تحدث أ.د شكري العبد من دائرة الفلسفة، والمدير السابق لمركز دراسات القدس، عن استخدام

الجلسة السادسة للمؤتمر

العلم والتعليم من أجل الحصول على الحرية المنشودة كأفراد ومجتمع، مؤكداً على ضرورة التعلم من المشروع الحضاري الإسلامي في العصور الوسطى من أجل التقدم والازدهار والإستقلال. وتحدث عميد كلية الحقوق في الجامعة د.موسى دويك حول الناحية القانونية للقدس، وكيف يستعمل الاحتلال قوانينه لتثبيت الاستيطان، واستثناء القانون الدولي الذي يجب أن يكون مطبقا .

ومن جهتها عرّفت منسقة المؤتمر د. مها السمان الحضور ببرامج مركز دراسات القدس شاكرة اللّجان التي ساعدت بالتحضير للمؤتمر، وأوضحت أهمية المؤتمر بالتزامن مع إطلاق التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016.

وبعد الجلسة الأولى انتقل الحضور إلى وقائع الجلسة الثانية والتي تحدث فيها الأستاذ وليد سالم حول اللامساواة في السياق الإستيطاني الإستعماري- المواطنة في القدس كحالة دراسية، تلته أ.د. سيبل شفارتزنباخ من جامعة "سيتي" في نيويورك والتي تحدثت حول اللامساواة والمواطنة في القدس .

وفي الجلسة الثالثة والتي ترأسها د. سعيد زيداني وحملت عنوان "اللامساواة والتعليم"، تحدث أ.د. انطوني لايست من جامعة "زيورخ" عن اللامساواة والحرية الأكاديمية في القدس، وفي نهاية الجلسة تحدث د. جوليان كالب من جامعة "حيته" حول التعددية في التعليم في ظروف اللامساواة، نعمة أم لعنة؟ .

وفي الجلسة الرابعة والتي ترأستها د. يارا سيفي رئيس دائرة الهندسة المعمارية وحملت عنوان "الحيز والمكان والزمن"، بدأت بالحديث فيها د. يارا عن السيدة اولغا بلازكيس سانشيز من جامعة مدريد الحرة حول رصد العدالة من منطلق المشاركة في رسم الخرائط، ومن ثم تحدثت د. مها السمان حول مفهوم إنتاج الأنظمة الزمنية الاستعمارية في القدس كحالة دراسية. وأنهى الجلسة م. سامر مصطفى من مجموعة "ارك" للهندسة حول أثر السياسات الإسرائيلية على خيارات السكن في القدس .

وقد أدارت د. آمنة بدران، مديرة معهد الدراسات العالمية في جامعة القدس، الجلسة الخامسة من المؤتمر بعنوان "سياسة اللامساواة"، والتي استُهلت بحديث د. عوض منصور، الأستاذ المساعد في دائرة العلوم السياسية عن الصراع على القدس من وجهة نظر استيطانية استعمارية، تلاه المتخصص في العلاقات الدولية والسياسة د. منصور نصاصرة الذي تمحور حديثه حول شرق القدس منذ اتفاقيات أوسلو، وسياسات الفصل والإقصاء. كما تناول كل من د. منير نسيبة، وأ. ندى عوض من مركز العمل المجتمعي في جامعة القدس، موضوع الإجراءات العقابية في القدس كوسيلة للتهجير. أشار د. نسيبة إلى أنه تم سحب 13 إقامة من المقدسيين كإجراء عقابي وفقاً لمعيار عدم الولاء لدولة إسرائيل، وأكد أن الخطر الأكبر يكمن في تصعيد استخدام هذا المعيار الذي يهدف لتهجير الفلسطينيين قسرياً من القدس.

واختُتمت الجلسة بحديث السيدة اينهوا جونزاليس، من جامعة "كاستيلا–لامانشا" عن العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والقدس الشرقية: حالة دراسية في مجال التعليم.

أدارت الجلسة السادسة بعنوان "تحديات فنية وثقافية" م. فداء توما مديرة برنامج الإعمار في مؤسسة التعاون وتحدثت فيها د. ماريفلما أونيل من جامعة "ويبستر" عن دور المؤسسات المقدسية في الدفاع عن الثقافة الفلسطينية في القدس. أما غادة السمان من جامعة بيرزيت فتحدثت عن اللامساواة الاجتماعية وانعكاسها على اللوحات الفنية في أعمال الرسامين الفلسطينيين.

أما الجلسة السابعة والأخيرة فترأسها د. أشرف أبو هلال من دائرة الهندسة المعمارية وتحدث فيها د. فايز فريجات من دائرة الجغرافيا في جامعة القدس عن ايكولوجية مدينة القدس في ضوء المعالجة الاجتماعية والنفسية للمكان منذ منتصف القرن التاسع عشر. وتحدثت د. رولا هردل من دائرة العلوم السياسية في جامعة القدس عن موضوع النوع الاجتماعي وتأثره بالسياسات الإستيطانية الإستعمارية والبنى المجتمعية الذكورية. و تحدثت كيتلين بروكتير من جامعة "أوكسفورد" عن مخيم شعفاط كحالة دراسية وركزت على التأثرات الإجتماعية للشباب الفلسطيني.

واختتم المؤتمر بتوصيات أهمها:

1. توعية المقدسيين والفلسطينيين عموما حول الأوضاع القانونية للمقدسيين وضرورة الاستفادة من القانون الدولي.
2. تعميق دراسة المفهوم الاستيطاني عامة وفي السياق الفلسطيني خاصة، وضرورة التركيز على ذلك في المساقات الجامعية وفي المدارس.
3. تثقيف وتعريف الجيل الجديد والأجيال الناشئة بجذور القضية الفلسطينية.
4. تنشيط التفاعل السياسي والإجتماعي بين الأجيال سواء في الداخل أو الخارج.
5. عمل دراسات حول تكلفة الزمن التي يتحملها الفلسطينيون نتيجةً لسياسات الاحتلال المختلفة.
6. التعاون بين المؤسسات الثقافية المحلية من أجل الصمود بأشكاله المختلفة.
7. إعادة النظر باتفاقيات أوسلو وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية وخاصة القدس.
8. تحسين ورفع مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي.
9. رسم خرائط لمدينة القدس بوسائل مختلفة تبين المواقع التاريخية والحالية لفلسطين.

آخر صورة لمدينة القدس

معتز علي القطب

ولدتُ في القُدسِ مِن حِيناتِ مَن فيها ... وأرضعتني حليباً من مَبانِيها

المقدسيون آبائي بها خُلقوا ... عَاشوا وماتوا وكانوا من أهاليها

نَشأتُ فيها وما زَالت تُدلّلني ... فكيف تُنكرُني فيها مَجاريها

مكثتُ أقرَأُ أحداثاً بدفترِهَا ... فَلم أَجد خَبراً قد خُطّ يُرضيها

وجئتُ أسألُ أهلي في شَوارعِها ... عَن الوفودِ وقد صَاروا مَواليها

أضحى بها اليوم أحياءٌ وتُنكرُني ... فيها غريبٌ ومنذُ الأمسِ وَاليها

ناديتُ يا أرض أجدادي وموطنها ... أبدوا غريبا وجدي لم يكن فيها

مشيتُ أبحَثُ عن شيء يُعَرِفُني ... أَمشي وأَسأَلُ من رُوحي أُناديها

كأنّ أحجارَها سوداءُ تَجهَلُني ... أسماءُ حاراتِها ضَاعت معانيها

كانت بيوتٌ بهذا الحيّ تَعرفُني ... حتّى أتاها بجنحِ الليلِ سَابيها

أسيرُ أنظُرُ ما يجري بِعالَمِها ... أبكي المآذِنَ والأمجادَ أرثيها

أرى وأشهَدُ تزويرا يشوهها ... وصاحبُ الدارِ مشلولٌ ليفديها

حتّى القبورُ لأجدادي وتُربَتهم ... بَحثتُ عَنها فَتاهت في فَيافيها

فَجِئتُ أشجارَ زيتونٍ أُقبلُها ... ذكرى مباركةٌ من غرسِ أيديها

يا حسرتاً وأنّا فيها أُشاهدها ... قد ألبسوها ثيابا لا تُحليّها

وَجردوها من الديباجِ كسوتها ... تلك العروسُ تُنادي من سيكسيها

ظلّ الرداءُ عليها لا يُفارقُها ... من يومِ أن جَاءها الفاروقُ يَلفيها

وعادَ جاءَ صلاحُ الدينِ يُسبلها ... مِن الحريرِ لباساً في حَواشيها

هذا النسيجُ الذي سَلّوهُ دَلّلها
فمن يُعيدُ وشاحاً أو يُواسيها

تبدّلت وَأَنّا ما زلتُ أشهدها
أهذه القدسُ أم ماذا نُسميها

تغيرَ الاسمُ والتاريخُ مختلفٌ
حتّى اللغات التي كانت تُحاكيها

سطوا عليها فصارت من مدائنهم
وبدّلوا ما أرادوا في نَواحيها

تبدو مُشوهتا من غيرِ زِينتها
ضَاعت جَواهِرُ كانَ الشَرقُ يُهديها

عاثوا فَسادا بآثارٍ مكرمةٍ
من عهدِ مَروان إرثٌ ظل يرويها

قد أخلصوا من تولوا أمرَ خِدمتها
حَتّى أتاها بِهذا العصر مؤذيها

تعاهدوها وكانوا كلّهم خدما
في كل شبرٍ أقاموا عِزّ ماضيها

مضوا وما زال ذكراهم يُداعبنا
فهل يعودون كي رّبي يُنجّيها

كانت تُنيرُ بِلادِي قبلَ وَعكتها
مشارفَ الأرضِ تروي النّاس تسقيها

أين المدارسُ ذاتُ الصيتِ نفقدها
كانت تَكايا وكان الوقفُ يُزهيها

كانت وفودٌ من الحجاجِ تَعمرها
وفي المواسمِ تأتيها وتعليها

تبدوا هنالك قد جفت منابِعُها
وفي الأزقةِ أطيافٌ تُنَاجيها

استسلمت بعد أن نَادت أحبّتها
فلم يُجيبوا وعادَ الصوت يُوهيها

لحّت عليهِمُ أن يأتوا لنجدتها
والصوتُ يصدحُ آلاما تُعانيها

لم يسمَعوها وإن نادت لِتُسمِعهم
آهاتُ أشرَفِ بنيان بواديها

مع أنّها أسمَعت أثناء محنتها
أشهَدت كلّ حيٍّ عن مآسيها

نسوا وغابت مع الأيامِ بسملةً
تُباركُ القُدسَ والأكنافَ تُزكيها

الجهدُ يبدو عَليها في مَلامحها
والضعفُ يزدادُ حتى في ذراريها

والمرُ تشربه من كلِّ ناحيةٍ
والطعمُ من حَلقِها حتّى تراقيها

بنتُ المكارمِ كان الكلُّ يَطلُبها
فكيفَ لا أحدُ الآن يأتيها

وهل سَتصبِرُ والاوساخُ تَملئها
وليسَ يوجدُ ماءٌ كي يُنقيها

تبكي وتصرخُ والأوجاعُ تَقتلها
فكيفَ تُمسي بلادٌ ماتَ آسيها

وكيف تُصبِحُ والأغلالُ تعصرها
واليتمُ يقلقها والكلُّ ناسيها

سورٌ هنالك أمسى من معالمها
والأهلُ خلف جدارٍ كيفَ تأتيها

تَرى الحواجِزَ عند السور مؤذية
أكنافها حُجِبت كي لا تُوافيها

السورُ ليس "سليماني" يُجملها
لكنه عملٌ رجس لغازيها

إني لأبصرُ حبلاً حَولَ مِعصَمِها
يَجُرها في طريقٍ لا يُواتيها

ذاكَ السبيلُ أرادوها لتسلكه
من بعد أن عزلوا عنها غواديها

تلك الكوارِثُ باتت لا تفارقها
تأتي فتوجِعُ أو تبقى فتؤذيها

عمّت كذلِكَ أمراضٌ مُأثّرة
منها العضالُ ولا شيءٌ يُداويها

هذا وباءٌ تفشى في خَواصِرها
في كل ثانيةٍ يزدادُ يَشقيها

أين الأطباءُ من وصفٍ يُعالجها
أَوّكَلوا أمرَها للهِ يَشفيها

القدسُ تفحَصُ صدقا في مُجيبيها
واللهُ يَفتتن العبّادَ يَجزيها

هل يترَكُ القولُ آمنّا بلا مِحَنٍ
الكلُّ ممتحنٌ ربّي يُصفيها

لهفي على المسجد الأقصى وقبّته
مازال يمسَحُ شيئا عن مَاقيها

هناكَ يُؤنِسُها في ظِلّ غُربتها
يُخالُ يشكو لربِ الخلقِ عاصيها

أراهُ منفعلا للقدسِ منتفضا
فهل ينالُ من الأحداثِ تشويها

لهفي عليه وأنفاقٌ بأسفله
حتّى تُقوضُه مُذ غابَ حَاميها

في البابِ حاجبهُ لصٌ ويُبغضه
فلا زيوت لتهدى أو تُواسيها

في كل يوم تداعوا حول مسجدها
والبنتُ تبكي ولا شخصٌ يراعيها

أتيت أبكي على أرضٍ نُقدِسُها
أين الجميعُ أليسوا من مُحبيها

أهلي وقومي بها بضعٌ تـآزرُها ... لا حيلةٌ مرضُ ما انفكَ يُدميها

أبيتُ والدمعُ مِلءُ الخدِّ أذكُرها ... أبكي البلاد وأبكي كلّ ما فيها

كلُّ الفضائلِ بتنا اليوم نفقدها ... فلا مُروءَةَ أو شيء يُعزيها

وليسَ يوجدُ بين النّاسِ مُعتصمٌ ... ولا شبيهٌ سوى طيفٌ يُلهّيها

حتى المكارم في الجيناتِ قد نُزعت ... ولم تُورَث في نسلٍ فيأتيها

ضاعت كذلك أمجادٌ مُؤصلةٌ ... كانت تغيثُ إذا الأوجاع تغشيها

يحكى ولا شيء في الأفاقِ يُؤنِسُها ... إلا عويلا وأشباحا تناويها

ماتت محاسِنُ أخلاقٍ بأمتنا ... وشيعوا دون أن ندري أهاليها

كانت بيوم من الأيام موعظةٌ ... في أرض أندلسٍ ذكرى لنرويها

واليوم إنّا لنبكي القدس تُوحشنا ... لم ندرك الدرس حتى جاء ناعيها

يا ربِّ مسجدها يبقى منارتها ... وكفّ بأسا عليها الآن اكفيها

إنّي أُريدُ لأرضي أن تُسامحني ... فلستُ أملِك غير الدمعِ أعطيها

عسى جدودِي متى جاورت مدفنهم ... لا يسألونِيَ عن وضعٍ فَأبكيها

خذوا ثرى بَلَدي خَبوا بهِ جَسَدي ... لِعَلَهُ جَدَثي يبقى يُحَييها

ما زلت أرجو لأرض القدس مفترجا ... يأتي قريبا يعيد الدار يحيّها

يعيدُ ما كان من أصل ومن حجرٍ ... ويغسلُ القبة الصفراء يُجليها

د. معتز القطب هو عميد البحث العلمي في جامعة القدس. هو أستاذ مساعد في دائرة علوم الأرض والبيئة، وعنوان بريده الإلكتروني هو: qutob@planet.edu .

القدس والقانون الدولي

موسى دويك

سور القدس، منطقة باب العامود

شهد العالم مرحلة عالمية حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية وصدور ميثاق الأمم المتحدة كأول وثيقة تناولت حقوق الإنسان في ديباجتها عام 1945 وكذلك صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وما تلاهما من صدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية عام 1966 بحيث أصبح العالم يعيش مرحلة عالمية حقوق الإنسان. إلا أنه لم يمضِ وقت طويل على هذه الحقبة الزمنية حتى انتقل العالم إلى مرحلة عالمية "انتهاك" حقوق الإنسان. ومما لا شك فيه أن القدس قد نالها من ذلك حظ وفير بحكم خضوعها للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967.

وتعتبر "المساواة" من أهم حقوق الإنسان حيث ورد النص عليها في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي غيرها من مواثيق حقوق الإنسان الأخرى، مما يعني وجوب عدم الإخلال بهذا الحق سواء كان عدم تحقيق المساواة لأسباب سياسية أو عرقية أو لأسباب أخرى تتعلق بالجنس والنوع وهذا ما أشار إليه الصحافي البريطاني الشهير مايكل آدمز في دراسته التي نشرها عام 1982 في مجلة الدراسات الفلسطينية في بيروت تحت عنوان:

"The Universal Declaration and the Occupied Palestinian Territories"

مدينة القدس هي مدينة فلسطينية محتلة خضعت للسيطرة الإسرائيلية بالقوة المسلحة في عامي 1948 و 1967 لذا يتعين أن تطبق عليهما قواعد القانون الدولي الإنساني وعلى السلطات الإسرائيلية أن تتقيد بقواعد هذا القانون في التعامل مع المدينة المقدسة وسكانها. هذا القانون يتمثل باتفاقية لاهاي لعام 1899 وكذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين التابعين لها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل التزمت إسرائيل بأحكام هذا القانون وقواعده؟ قطعاً لا، بل على

العكس أصدرت العديد من القوانين والقرارات بعد حرب 1967 مباشرة من أجل إلحاق القدس وما حولها بإسرائيل دون أن تشير إلى ذلك صراحةً، وشرعت في تطبيق القوانين الإسرائيلية عليها ومع ذلك نتسائل: هل طبقت إسرائيل قوانينها تلك بعدالة ومساواة بين المواطنين المقدسيين والساكنين الإسرائيليين فيها؟ طبعاً لا، وسوف أشير إلى أوجه اللامساواة بينهما وذلك من خلال الأمور التالية: حرية الحركة والتنقل وحق السكن والخدمات الأساسية (خدمات البلدية، وخدمات التعليم).

أولاً - حرية الحركة والتنقل :-

قامت إسرائيل منذ الأيام الأولى لاحتلالها المدينة بإجراء إحصاء عام لكل من تواجد فيها من المواطنين الفلسطينيين ومنحت كلاً منهم بطاقة "إقامة مؤقتة" وهي الهوية الإسرائيلية الزرقاء معتبرة المقدسيين على أنهم سكان "Residents" وليسوا مواطنين "Citizens" عملاً بقانون الدخول لإسرائيل لعام 1952 المعدل عام 1974، وبذلك ارتبط وجود المقدسيين في المدينة بهذه البطاقة المؤقتة دخولاً وخروجاً، فإذا فَقَد المقدسي هذه البطاقة فَقَد حقه في الإقامة، وقد طُبق هذا القيد على المقدسيين دون المقيمين اليهود في المدينة. وقد أُتبع هذا القيد بسلسلة من القيود الأخرى على حرية التنقل وأهمها الأمر العسكري الذي صدر بتاريخ 1993-3-31 والذي بموجبه فُرض ما يسمى "بالطوق الأمني" والذي بموجبه مُنع الفلسطينيون من دخول المدينة إلّا بإذن خاص من الحكم العسكري، الأمر الذي أدى إلى خنق المدينة المقدسة وإصابتها بالشلل اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً.

وأخيراً ومن أهم القيود على حرية الحركة الجدار العنصري الذي فصل المدينة بسكانها عن سائر المدن الفلسطينية الأخرى. ولا شك أنّ هذه القيود جميعها تخالف قواعد القانون الدولي الإنساني ممثلاً باتفاقية لاهاي لعام 1907 وبخاصة المادة 43 منها وكذلك انتهاك صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان وبخاصة المادة 13 من الإعلان العالمي والمادة 12 من العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، والأهم من ذلك كله انتهاك الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي وقّعت عليها إسرائيل عام 1966 وصادقت عليها في عام 1979 والتي نصت على حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة وحق الفرد في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إليها.

ثانياً - المساس بحق السكن:-

بدأ المساس بهذا الحق منذ اليوم الأول لاحتلال المدينة وذلك من خلال هدم بيوت المقدسيين، بل وأحياء بكاملها كحي المغاربة المجاور للمسجد الأقصى المبارك، هذا عدا عن انتهاك هذا الحق لاحقاً بوسائل أخرى أهمها عدم منح تراخيص بناء للمقدسين إلا بشروط مشددة جداً ومكلفة جداً، وتشير بعض المصادر الإسرائيلية أن إسرائيل قد استولت على مساحة 87 % من أراضي المدينة بواسطة قرارات المصادرة ولم يتبقى للمقدسيين سوى 13 % من الأرض التي يمكنهم البناء عليها.

ويظهر التمييز وعدم المساواة في هذا الجانب من خلال عدد رخص البناء التي تمنح للمقدسيين مقارنة بالمستوطنين، فقد أشار تقرير صادر عن مركز القدس للحقوق الإقتصادية والإجتماعية بأنه خلال الفترة

الواقعة بين عام 1967 وعام 1991 قد صدرت الموافقة على 40,000 وحدة سكنية للمستوطنين مقابل 555 للمواطنين المقدسيين، كما أن مستشار البلدية يفخر بأن سياسة البلدية في البناء قد تسببت بمغادرة 45,000 مقدسي من المدينة نتيجة لأعمال الهدم وعدم منح رخص للبناء.

مشهد لجنود الإحتلال في منطقة باب العامود

ولا شك أن القيود السابقة من البلدية تخالف بوضوح قواعد قانون حقوق الإنسان الدولي وتحديداً المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنُصُّ على مبدأ المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين. كما أن هدم البيوت لأسباب أمنية يعتبر عقوبة جماعية مما يشكل خرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني وتحديداً إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 في المادتين 33 و 53 اللتين تمنعان المحتل من القيام بهدم أية مبانٍ أو بيوت إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي ذلك.

ثالثاً- اللامساواة في الخدمات الأساسية:-

1. خدمات البلدية وضريبة الأرنونا :- حيث تفرق بلدية القدس في الخدمات التي تُقدم في الأحياء العربية عن تلك التي تُقدم في الأحياء اليهودية في المدينة وبخاصة خدمات النظافة وتعبيد الطرق، بل إنّ الأحياء العربية الواقعة خلف الجدار العنصري محرومة من هذه الخدمات على الرغم من دفع المقدسيين للضرائب الباهظة ومنها ضريبة الأرنونا، والتي قدّر الخبراء بأن ما يدفعه المقدسيين يساهم بنسبة 26 % من ميزانية البلدية في حين يحصلون على ما مقداره 5 % من خدماتها، يضاف إلى ذلك أن التاجر المقدسي في القدس الشرقية يدفع نفس سعر المتر المربع المفروض في القدس الغربية مع الفرق الشاسع بينهما في الدخل.

ولا شك أن فرض هذه الضريبة يخالف المادة 48 من اتفاقية لاهاي لعام 1907، كما أن إعفاء الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين من دفع هذه الضريبة لمدة خمس سنوات ثم فرضها بعد ذلك بسعر مخفّض فيه مخالفة لمواثيق حقوق الإنسان التي تدعو إلى المساواة بين الجميع دون تفرقة بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون.

2. اللامساواة في الخدمات التعليمية :- حيث شهدت هذه الخدمات مضايقات عديدة من قبل السلطات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى لاحتلال المدينة، في محاولة من تلك السلطات لفرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس العربية، والذي قاومه التربويون الفلسطينيون بشدة.

وعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 استخدمت إسرائيل سلاح إغلاق المدارس لمدة

طويلة كوسيلة لوقف أعمال الانتفاضة حيث قامت في ذلك العام بإغلاق 31 مدرسة ابتدائية وثانوية لمدة خمسة أشهر متتالية.

وبعد صدور قرار إغلاق مدينة القدس في 31-3-1993 مُنع غير المقدسيين من معلمين وطلبة من دخولها مما أثّر سلباً على هذه الخدمات التعليمية.

وعندما بدأت السلطات الإسرائيلية تشترط على المقدسي من أجل المحافظة على حقه في الإقامة في المدينة أن يكون أبنائه من الدارسين في مدارسها، شهدت هذه المدارس ازدحاماً شديداً مع النقص الشديد في الغرف الصفية والخدمات التعليمية والملاعب والمختبرات وغرف الأنشطة الرياضية والفنون، مقارنة بالمدارس الإسرائيلية في القدس الغربية، بل وصل الأمر في بلدة العيسوية مثلاً أن يدرس الطلاب في عمارة مكونة من ثلاثة طوابق خصص الطابق الأول للذكور والثاني للإناث والثالث يسكن فيه صاحب العمارة وعائلته.

ولا شك أن اللامساواة في تقديم الخدمات التعليمية في شطري المدينة فيه خرق واضح لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان.

وختاماً كانت هذه نبذة عن بعض مجالات اللامساواة في القدس والتي تشكل في مجملها خرقاً لأحكام القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.

د. موسى دويك هو أستاذ مشارك في القانون الدولي والعميد السابق لكلية الحقوق في جامعة القدس، حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة القاهرة.

إيكولوجية القدس وإنتاج اللامساواة في الفترة بين 1850-1950

فايز فريجات أبوستة

مقدمة

محطة الباصات في القدس

استمر السكان المقدسيين من مختلف الإنتماءات العرقية والطائفية يهوداً ومسيحيين ومسلمين في التكيف والاندماج وبناء نسيج المجتمع المقدسي طوال عقود عديدة. ومنذ الفتح الإسلامي كانت القدس مدينة إسلامية موحدة، ولم تكن مقسمة تبعا للإنتماءات الإثنية-الدينية داخل الأسوار، مع العلم أن التسميات الجغرافية العبرية الحالية وتقسيمات الأحياء الحالية (الحي الإسلامي والمسيحي واليهودي والأرمني) لم تكن موجودة من قبل.

وبالأحرى تكونت حارات البلدة القديمة تاريخياً، تبعا لمهنة أصحاب الدكاكين فيها، كحارة المبيضين، الذين كانوا يوجدون في سوق خاصة داخل البلدة القديمة حيث يطلون الأواني والقدور والأوعية النحاسية المستخدمة في إعداد الطعام بالقصدير، كذلك حارة الجوالدة أو الدباغة (دباغي الجلود)، أو حارة خان الزيت (نزل تجار زيت الزيتون) أو أنها كانت تبعا للعشيرة أو العائلة المقيمة في المكان مثل عقبة الخالدية نسبة لعائلة الخالدي، وكذلك أفراد عشيرة بني زيد الذين أنشأوا حارة بني زيد في الموقع المعروف اليوم باسم عقبة المولوية شرقي باب العامود.

إلا أنه ومنذ بداية ظهور الضواحي والأحياء الطائفية ونمو المدينة خارج أسوارها في منتصف القرن التاسع عشر، بدأت تبرز مؤثرات البناء المكاني المُسَيّس في السلوك البشري للمجتمع المقدسي، الأمر الذي أضعف إمكانية استعادة مدينة حية متجانسة متعددة الانتماءات.

ومن هنا ستتم المعالجة الإيكولوجية للقدس في ضوء عناصر النظام الإيكولوجي الحضري (Elements of Urban Ecological System) الذي يتكون من خمسة عناصر متداخلة ومترابطة وتعتمد على بعضها البعض وهي السكان (Population) والبيئة (Environment) والتكنولوجيا (Technology) والتنظيم (Organization) وأخيرا العنصر الاجتماعي والنفسي (Socio-Psychology Element).

1. العنصر السكاني:

يظهر تأثير إيكولوجية مدينة القدس على ساكنيها كلما ازدادت نمواً في الحجم؛ مع ازدياد عدد المقيمين بالمدينة ضعفت الروابط بينهم، كما تعرضت العلاقات الاجتماعية للتغّير والتبدُل، وتحولت تلك العلاقات الإجتماعية في ستينيات القرن التاسع عشر (الفترة التي بدأ اليهود الأوروبيون السكن في القدس لأول مرة في التاريخ) إلى حدٍ ما إلى علاقات لا شخصية وسطحية ومؤقتة وسريعة الزوال، وزادت من وطأة هذا التوجه ممارسات الحركة الصهيونية ولاحقا الدولة المحتلة من خلال سياسات الإقصاء المختلفة التي تمارسها.

منطقة باب العامود

ففي حين شكل الفلسطينيون العرب من مسيحيين ومسلمين أغلبية في لواء القدس كوحدة تشمل القرى والبلدات المحيطة بالمدينة، استطاع اليهود (سفارديم/ شرقيين وأشكناز/ غربيين) أن يصبحوا أغلبية داخل حدود البلدية (سنة 1947: 994 ألف يهودي مقابل 651 ألف عربي). ويعود الفرق بين هذه النسب إلى أمرين، أولهما أن الإحصاءات البريطانية التي كانت تحتسب المهاجرين الذين وصلوا إلى القدس قبل سنة 1948 ثم انتقلوا إلى مناطق أخرى، كأنهم ما زالوا في القدس، والأمر الثاني أن الإحصاءات البريطانية قد استثنت سكان الأرياف المحيطة بمدينة القدس الذين يعملون فيها، بينما احتسبت في الوقت ذاته اليهود القاطنين خارج حدود البلدية وكأنهم سكان المدينة وهي عملية التفافية مُسَيّسَة يسميها الخبير في شؤون القدس دمبر "الإحصاء الديمغرافي الهيكلي" .

2. العنصر البيئي:

لعب العنصر البيئي دوراً حاسماً في النمو العمراني لأحياء المدينة خارج سور القدس، ومعظم تلك الأحياء شُيدت على المنحدرات الغربية التي تتميز بخصوبة التربة وبنسبة عالية من كميات الأمطار والغطاء النباتي . وتوجد في المنطقة جداول مياه دائمة الجريان، كما تتميز الأرض بانحدارها المتدرج في اتجاه اللد والرملة والسهول الساحلية . في المقابل، فإن المنحدرات الشرقية كانت أقل كثافة سكانية وعمرانية بسبب وقوعها في ظل المطر وأراضيها قاحلة أو شبه قاحلة، والتربة فيها فقيرة، وهي شديدة الانحدار نحو وادي الأردن، وهذا ما يجعل من الصعب تدرجها كسلاسل، والنتيجة هي تركز كثافة سكانية أعلى في المنطقة الغربية لمدينة القدس.

3. العنصر التكنولوجي:

مع نهاية الحكم العثماني للقدس في سنة 1917، كان التقدم التكنولوجي لتلك الفترة أحد المحددات الأساسية للتغيرات التي حدثت في حياة المدينة، وأبرزها انفصال مكان الإقامة عن مكان العمل للعديد من المواطنين، علما أن البلدة القديمة تميزت لفترة طويلة بعدم انفصال مكان العمل عن مكان الإقامة وبشكل خاص في الحارات التي كان سكانها يمارسون الحرف والصناعات التقليدية. وقد ذكر عالم الآثار الأمريكي إدوارد روبنسون أنه كان في القدس في العام 1838 تسعة معامل لصنع الصابون، وعشرة معاصر لزيت السمسم، ومدبغة كبيرة، وورشات كثيرة لصنع التحف التذكارية، وفي أوائل القرن التاسع عشر كان هناك نحو عشر مصابغ للألبسة تبيع الأقمشة البيض والزرق للبدو والفلاحين. وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر كان هناك عشرون مطحنة للقمح في المدينة، ولكن مع تحولها الى العمل بقوة البخار وازدياد انتاجيتها، أغلق كثير منها أبوابه. وقبل الحرب العالمية الأولى كان هناك مصانع لصنع المعكرونة، كما أن صناعة الحجر والطوب والسيراميك كانت جزءاً من الأنشطة الاقتصادية في القدس قبل الحرب.

4. العنصر التنظيمي:

منطقة شارع نابلس

منذ انهيار الدولة العثمانية وبداية الاستعمار البريطاني وحتى خط الهدنة عام 1948 أخذت المدينة تشهد إنتاج اللامساواة المُسيّس، حيث بدأت تتشكل ولأول مرة في التاريخ الحديث حدوداً شبه فاصلة بين التجمعات الإثنية (حدود العرب واليهود).

من هنا فُهمت بيئة القدس كنسق إيكولوجي من منظور التفاعل والتنظيم المكاني وأثره في تغيير جذري للبيئة المقدسية بشكل مقصود وهادف لأسباب سياسية، حيث أضحت قضية تنظيم الأراضي وترسيم حدود البلدية في فترة الانتداب هي جوهر الصراع في القدس.

5. العنصر النفسي الاجتماعي:

يصف رشيد الخالدي الطبيعة العامة اللاطائفية للمجتمع الفلسطيني في النصف الأول من القرن العشرين، بأن الولاءات الدينية والإثنية لم تكن موجودة بين الفلسطينيين والحقيقة أنّ الانتماءين العربي والفلسطيني هما محور الهوية لكل المقدسيين باستثناء اليهود. في حين سعت سلطات الانتداب البريطاني ظاهرياً إلى تهيئة الظروف للاندماج الاجتماعي (المُسيّس والهيكلي) للمهاجرين اليهود الأشكناز مع المجتمع الفلسطيني

من خلال الحارات المختلطة في أحياء كثيرة من القدس، بدأت الحركة الصهيونية تدفع باتجاه الانفصال كتعبير للإيديولوجيا والثقافة الصهيونيتين في أوساط المهاجرين اليهود (تعزيز فكرة الصراع الأزلي مع العرب)، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل قومية في الأوساط العربية على التحيّز الواضح واللامساواة التي تعززها سلطات الانتداب البريطاني لصالح المهاجرين اليهود الأوربيون في القدس. وأدّى ذلك إلى إضعاف العلاقات الإجتماعية بين اليهود والعرب بصورة عامة، وقوّى العلاقات فوق الطائفية (القومية) بين المسيحيين والمسلمين العرب. ومما سمح بتقوية هذه النزعة غياب الخلفية العربية واللغة العربية كلغة للتخاطب في أوساط يهود القدس (لأنّ أغلبيتهم من المهاجرين الأوروبيون الأشكناز) خلافاً للوضع السائد في الخليل وطبرية وصفد .

إنّ الإنفصال الحيزي (المكاني) لليهود والمرتبط بانتمائهم الديني والإيديولوجي، مرتبط أيضا بعوامل نفسية وإجتماعية عديدة، مثل المواقف والأفكار المسبقة تجاه السكان الأصليين كونهم عرباً ومسلمين، علاوة على الرأي العام والقصص التي تنسجها الدعاية الصهيونية واصفة الفلسطينيين بالغرباء عن المدينة. إنّ الفصل العنصري لأماكن الإقامة في القدس لا يرتبط بمستوى الدخل بقدر ما يرتبط بالقومية والدين، وهذا يعتبر عزلا عنصريا (religio-national segregation). ولكن التمييز لصالح اليهود هو بالتأكيد العامل المهم في استخدامات الأرض في مدينة القدس منذ نشأة الحركة الصهيونية.

الخاتمة:

اليوم تعيش مدينة القدس تداعيات التطورات التي حدثت في القرن التاسع عشر وما تبعها من سياسات بريطانية خلال فترة الانتداب والتي كرست الأهداف والوجود الصهيوني فيها. لكن القدس العربية أبت إلا أن تكون عصيه على الطمس والإقصاء وما زالت بأهلها الفلسطينيين تناضل من أجل أن تبقى مدينة تشمل وتستوعب محبيها دون إقصاء لأحد بحيث تكون مدينة للعيش المشترك واحترام الديانات وحرية العبادة.

د. فايز أبوستة فريجات، هو أستاذ مساعد في دائرة الجغرافيا ودراسات المدن، جامعة القدس، حاصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع ودكتوراة في الجغرافيا البشرية من جامعة وارسو في بولندا.

قائمة المراجع العربية:

1. سليم تماري (2002)، القدس، الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948، الطبعة الأولى: مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، الطبعة الثانية : مؤسسة الدراسات المقدسية وبديل – القدس- 2003

2. عزيز الدويك (1995/1996)، تصنيف قرى القدس ووظيفتها، مجلة شؤون تنموية، الملتقى الفكري العربي، القدس.

3. هاشم أبو هلال (2003)، التغير العمراني لمدينة القدس وتحليل المخططات التنظيمية الإسرائيلية في

المدينة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية/ عمادة كلية الدراسات العليا.

قائمة المراجع الأجنبية:

Noel Pitts Gist Sylvia Fleis Fava, Urban society. Fifth edition, page 151, UK, 1969.

الانترنت:

روشيل ديفيس، "القدس العثمانية نمو خارج الأسوار" الرابط:
http://www.alquds-online.org/index.php?s=44&id=634

---

1 Sylvia Fleis Fava, Noel Pitts Gist Urban society. Fifth edition,UK, 1969, page 151

2 سليم تماري (2002)، القدس، الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948، صفحة 7، الطبعة الأولى: مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، الطبعة الثانية: مؤسسة الدراسات المقدسية وبديل – القدس - 2003.

3 سليم تماري، المرجع السابق.

4 د. عزيز الدويك، تصنيف قرى القدس ووظيفتها، مجلة شؤون تنموية، الملتقى الفكري العربي، القدس 1995/1996.

5 هاشم أبو هلال (2003)، التغير العمراني لمدينة القدس وتحليل المخططات التنظيمية الإسرائيلية في المدينة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية/ عمادة كلية الدراسات العليا، صفحة 29- 32.

6 روشيل ديفيس، "القدس العثمانية نمو خارج الأسوار" الرابط:
http://www.alquds-online.org/index.php?s=44&id=634

7 روشيل ديفيس، مرجع سابق.

8 سليم تماري، مرجع سابق، صفحة 7.

أثر السياسات الإسرائيلية على خيارات الإسكان للمقدسيين

سامر مصطفى

شارع رقم 1

كانت مدينة القدس منذ عام 1948 ولغاية حزيران 1967 مقسمة إلى جزئين، المدينة الغربية التي غطت مساحة قرابة ال38,000- دونماً تحت السيطرة الإسرائيلية، والمدينة الشرقية التي غطت مساحة قرابة ال6,000- دونماً تحت السيطرة الأردنية. وفي شهر حزيران من العام 1967 استولت إسرائيل على قرابة 70,000 دونماً وضمتها لحدود بلدية القدس الغربية وفرضت القانون الإسرائيلي عليها. فلم تشمل الأراضي التي ضمت الجزء الشرقي من المدينة بحدودها التي كانت تحت السيطرة الأردنية فقط، بل شملت أيضاً قرابة 64,000 دونماً إضافيا، كانت غالبيتها تابعة لـ 28- قرية في الضفة الغربية، وبعضها تابع لبلديتي بيت لحم وبيت جالا، فكبرت جراء هذا الضم مساحة مدينة القدس أكثر من ضعفي ما كانت عليه قبل الإحتلال وأصبحت القدس أكبر مدينة في إسرائيل.

حاول الإسرائيليون بعد العام 1967التعامل مع السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية كأقلية عرقية وإعطائهم حق الإقامة في مدينة القدس وإمكانية التنقل والعمل بحرية في إسرائيل بهدف احتواءهم، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل لسببين:

أولهما المنهجية الإسرائيلية المتبعة في هذه المحاولات، والتي ترتكز على الفكر الصهيوني الذي ينظر إلى غير اليهود نظرة فوقية عنصرية، فاعتبر الفلسطينيين سكانا من الدرجة الثانية، وحُرموا من الحقوق المتساوية مع اليهود.

أما السبب الثاني والأهم فهو رفض السكان الفلسطينيين للحكم الجديد كونه احتلالا أجنبيا جاء بالقوة العسكرية للاستيلاء على الأرض والثروات، وقام بتزوير التاريخ والحقائق لترسيخ وجوده واستمراريته، مما خلق ممانعة قوية من السكان الفلسطينيين تحولت مع مرور الوقت إلى مقاومة للوجود الإسرائيلي بكافة أشكاله. هذه الحقيقة دفعت السياسيين والمخططين الإسرائيليين للاقتناع بأن السكان المقدسيين

باتوا يشكلون مشكلة أمنية وقنبلة ديمغرافية تتنافى والخطوط العريضة التي وضعتها الفكرة الصهيونية للمدينة المقدسة، والتي تعتبر القدس بقسميها الغربي والشرقي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي. وقد بدأ الإسرائيليون بوضع الخطط والسياسات المختلفة التي من شأنها تطويق السكان المقدسيين وخنق توسعهم الديمغرافي والعمراني في القسم الشرقي من المدينة بشكل يضمن بقاءهم أقلية عرقية في حدود ضيقة ينعدم تأثيرها على تسيير الأمور في المدينة. وجمعت تلك السياسات بين القوانين الجائرة المفصلة خصيصا لمحاربة الوجود المقدسي في المدينة مثل سياسة التفريغ للتخلص من السكان عن طريق سحب حق المواطنة، والحواجز الفيزيائية التي تفصل التجمعات السكانية للمقدسيين عن امتدادهم الفلسطيني وتحول دون نموها الطبيعي مثل الجدار الفاصل والمستوطنات اليهودية داخل المدينة وحولها، إضافة إلى التعقيدات والعراقيل التي تضعها بلدية القدس أمام المقدسيين في إقامة المساكن الجديدة أو محاولتهم لترميم وتطوير القديم منها، مما أرغمهم على انتهاج أنماط سكنية تتكيف مع الواقع الصعب، والبحث عن حلول جديدة ومبتكرة تقوم على الالتفاف على تلك القوانين والحواجز لضمان التواجد الفلسطيني حياً في مدينة القدس.

منطقة التلة الفرنسية

تكمن أهمية البحث في فهم المنطق الذي يتبعه المقدسيون في السكن والبناء داخل حدود القدس الشرقية وخارجها عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي أبرز السياسات الإسرائيلية التي تتحكم بخيار السكن والبناء عند المقدسيين؟

وما هي الأنماط السكنية التي يسلكها المقدسيون بناءً على تلك السياسات داخل القدس الشرقية وخارجها؟

وبعد الإجابة على هذه التساؤلات سيتم طرح ومناقشة الخيارات المتوفرة أمام المقدسيين لانتشالهم من الأزمة السكنية الخانقة التي يعيشونها في مدينتهم.

أبرز السياسات التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي للحد من النمو السكاني الفلسطيني داخل مدينة القدس:

أولا، سياسة التفريغ: وتقوم على منهجية قانونية تتمثل بسحب حق المواطنة للمقدسيين، الذين تجبرهم أزمة السكن على الخروج من حدود البلدية والعيش في مساكن في الضواحي الغير مشمولة بذلك المخطط أو في باقي مدن الضفة الغربية.

ثانياً، منهجية فراغية: تعتمد على عزل تجمعات سكنية مقدسية كاملة في المدينة عن طريق تثبيت حدود البلدية بعد ضم القدس المحتلة عام 1967. ومن ثم بناء الجدار بحيث يتم إخراج بعض المناطق

ذات كثافة سكانية عالية الى ما وراء الجدار مثل منطقة كفرعقب شمالا ومخيم شعفاط شرقا. وبالمقابل هناك مشروع لضم أكبر مستوطنة في الضفة الغربية (معاليه أدوميم) والواقعة شرق المدينة الى نفوذ بلدية القدس مما سيعزل مناطق مأهولة بالفلسطينين مثل العيزرية وأبو ديس والسواحرة الشرقية عن شمال الضفة الغربية، وبلدة عناتا وحزما عن جنوب الضفة الغربية بحيث تصبح المناطق الفلسطينية، سواء في حدود البلدية أو خارجها مباشرة، معزولة عن بعضها البعض وعن امتدادها في الضفة الغربية.

ثالثاً، سياسة التعقيدات في استصدار رخص البناء داخل مدينة القدس: وتقوم هذه السياسة العنصرية على العنصرين التاليين:

1. منع المقدسيين من البناء في المدينة عن طريق تصنيف مساحات واسعة من الأراضي فيها كمناطق خضراء أو مصادرتها والاستيلاء عليها لإقامة المستوطنات اليهودية.

2. الصعوبة البالغة في استصدار الرخص القانونية لإقامة الأبنية بسبب تكلفتها الباهظة، أو لاستحالة الحصول عليها أصلا بسبب التعقيدات التنظيمية التي تتطلبها إقامة تلك المشاريع من قبل المواطنين المقدسيين.

سياسة التعقيدات هذه تجبر المقدسيين على استغلال الأرض المتوفرة بين أيديهم لإقامة الأبنية السكنية بدون الحصول على التراخيص اللازمة لذلك، أملا منهم في المحافظة على حقهم في الإقامة في مدينة القدس، وبقاءهم وعائلاتهم فيها، وبالتالي وقوعها تحت طائلة الهدم الفوري، وهو ما تقوم به بلدية القدس الإسرائيلية بشكل منهجي في جميع الأحياء المقدسية، ناهيك عن الغرامات الباهظة التي يضطر المواطن إلى دفعها للسلطات بسبب المخالفات الناشئة عن عملية البناء تلك.

رابعاً، سياسة الاستيطان في مدينة القدس وحولها: مدينة القدس هي أكثر المدن الفلسطينية الموبوءة بمرض الإستيطان اليهودي، فقد تم بناء 34 مستوطنة إسرائيلية في القدس الشرقية بعد احتلال عام 1967 وبلغ عدد سكان هذه المستوطنات عام 2015 حوالي 375 ألف نسمة، وتشكل حزامين حول القدس: الأول الحزام الداخلي في داخل القدس الشرقية وعدد مستوطناته 16 والثاني الحزام الخارجي خارج حدود القدس الشرقية وعدد مستوطناته 18 وتحتل ما مساحته 38 كم2. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء 18 موقعا استيطانياً عشوائيا خلال الفترة من 1996 حتى 2005. ويبلغ طول الطرق الالتفافية التي أقيمت في داخل وحول القدس لربط هذه المستوطنات ببعضها البعض حوالي 91 كم.

أما عند الحديث عن الأنماط السكنية التي انتهجها المقدسيون في الرد على سياسات الاحتلال فإن التركيز ينصب هنا بالأساس على شريحة معينة بشكل خاص، وهي شريحة الأزواج الشابة المقدسية، كونها تمثل المستقبل والاستمرارية الفلسطينية في مدينة القدس وكونها الأكثر حاجة من بين باقي الشرائح السكانية للمنزل الملائم والعصري في المدينة، ولذا فقد ركزت السلطات الإسرائيلية سياساتها التعسفية في مدينة القدس ضد هذه الشريحة، وحاربتها بشراسة لإجبارها على مغادرة المدينة إلى الأبد للقضاء على مستقبل الوجود الفلسطيني فيها وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم. وفي المقابل فإنها تعمل على توفير

كافة التسهيلات للأزواج الشابة اليهودية لتشجيعهم على الانتقال للعيش في المستوطنات التي تملأ مدينة القدس بجزئيها الغربي والشرقي على السواء .

إن الخوض في خيارات الأزواج الشابة المقدسية في الإسكان في مدينة القدس يساعد على تشخيص ثلاث ظواهر مميزة:

الخيار الأول، العيش في بيت العائلة وهو أسهل الخيارات رغم التكلفة الاجتماعية المترتبة على هذا الخيار.

الخيار الثاني هو محاولة استئجار منزل داخل مدينة القدس وهو حل باهظ الثمن بالتأكيد بسبب ارتفاع الإيجارات إلى درجة يعجز فيها المواطن المقدسي عن توفيره بسبب محدودية دخله.

والخيار الثالث هو الانتقال للسكن في الأحياء العشوائية الجديدة الآخذة بالنمو خارج الجدار ولكنها تتبع لحدود بلدية القدس وقوانينها المدنية مثل أحياء كفر عقب ومخيم شعفاط. وبالرغم من انخفاض تكلفة هذا الحل نسبيا إلا أنه يتسبب ببروز مشاكل اجتماعية كثيرة وانهيار البنى التحتية بسبب اكتظاظ السكان على بقعة محدودة من الأرض.

وفي النهاية لا بد من الحديث عن بعض السيناريوهات المقترحة للخروج من الأزمة. وأول هذه السيناريوهات هو ببساطة الجلوس وعدم فعل شيء، والاستمرار بالمناورة ضد البلدية الإسرائيلية لانتزاع بعض الحقوق واتقاء شرور سياساتها. ويمكن الاستمرار بهذا الخيار على المدى القصير فقط بسبب ضعف السكان المقدسيين في مواجهة البلدية المسلحة بمنطق الأمر الواقع الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية، وكون الوضع القانوني الحالي للسكان المقدسيين في غاية الصعوبة والتعقيد، لكونهم سكانا مقيمين بشكل مؤقت من وجهة نظر القانون الإسرائيلي، بحيث تنتهي صلاحية هذه الوضعية بمجرد هجرة المقدسي أو انتقاله للسكن خارج حدود المخطط البلدي لمدينة القدس.

أما السيناريو الثاني فيقوم على فكرة التجنيس الإسرائيلي، و يمكن أن يُقْدِم عليه المقدسيون كنتيجة لتفاقم المشاكل الناتجة عن الاستمرار على وضعية الخيار الأول. ويقوم هذا الخيار على اعتراف المقدسيين بالأمر الواقع المفروض على مدينة القدس بقسميها الغربي والشرقي، والتسليم بكونهما قدسا واحدة تحت سلطة الدولة العبرية، والتوجه الجماعي من قبل المقدسيين للحصول على الجنسية الإسرائيلية، وبالتالي المطالبة بالحقوق التي توفرها التشريعات الإسرائيلية لجميع مواطنيها، بما في ذلك طبعا الحق في توفير المسكن الملائم من قبل الدولة لمن يطلبه من مواطنيها. وللوهلة الأولى يبدو هذا الحل منطقيا للغاية، ويوفر الحل لغالبية المشاكل التي يعانيها المجتمع المقدسي، لكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معاملة إسرائيل للمواطنين العرب داخل الخط الأخضر فإنّنا سنجد أن تحقيق هذا المطلب صعب المنال لأنّ الحقيقة أنّ هؤلاء المواطنين، بالرغم من كونهم كاملي المواطنة نظريا، فإنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، وبالتالي فإن حقوقهم، والسكنية منها خاصةً، يتم تجاهلها بشكل منهجي من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، ونتيجة لذلك فهم يعانون أزمة سكن خانقة في مدنهم وقراهم.

ويتطلب السيناريو الأخير تدخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مباشر وفعّال في قطاع

الإسكان المقدسي لأن من واجباتها الأساسية الحفاظ على تواجد فلسطيني مؤثر في الجزء الشرقي من مدينة القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية للكيان الفلسطيني العتيد، ويتلخص ذلك عن طريق الاستثمار في قطاع الإسكان داخل مدينة القدس ودعم وتشجيع جمعيات الإسكان المقدسية بشكل مباشر وبدون وساطة الأجهزة المصرفية والإدارية لتجنب الوقوع في البيروقراطية التي تقتل الكثير من المبادرات الجادة في هذا الشأن، كذلك عن طريق إجبار البنوك المحلية على إعطاء قروض سكنية ميسرة وطويلة الأمد وبالحد الأدنى من الضمانات ولجميع الشرائح السكانية مع التركيز بالأساس على شريحة الأزواج الشابة التي تعتبر مستقبل الوجود الفلسطيني في المدينة. هذه القروض لا بد أن تبدأ من مرحلة شراء الأرض واستصدار الرخص وليس فقط بعد حصول المقدسي على الرخصة لأن عملية شراء قطع أراضي معدة للبناء وعملية التنظيم والترخيص تستنزف جميع المدخرات الموجودة لدى المقدسيين الراغبين في بناء الشقق السكنية.

م. سامر مصطفى، يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية (2001) وشهادة الماجستير في التخطيط الحضري وعمارة المشهد (2010) من جامعة بيرزيت، مهندس شريك مع مجموعة "ارك" للهندسة والتخطيط ومستشار لشركتي التعمير وشركة إخوان علي شقيرات للبناء والتطوير العقاري المختصة في إنشاء الشقق السكنية للمقدسيين ذوي الدخل المنخفض.

المراجع

1. (بتسيلم)، 2008 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، منشورات حول القدس الشرقية. الموقع الإلكتروني : www.btselem.org/Arabic.

2. (أريج)، مركز الأبحاث التطبيقية القدس، 2008، قاعدة البيانات في مركز أبحاث الأراضي. الموقع الإلكتروني: www.arij.org.

3. (أريج)، مركز الأبحاث التطبيقية القدس، 2008، أربعون عاما على احتلال القدس. الموقع الإلكتروني: www.arij.org.

4. محمود جلبوط، 2008، معطيات مفزعة عن واقع البناء في القدس الشرقية، 25 كانون الثاني (يناير)، نقلا عن البروفسور راسم خمايسي خلال ندوة نظمها "مركز التعاون والسلام الدولي" في فندق "الأقواس السبعة" تحت عنوان: "إشكاليات البناء والتخطيط في القدس: منطقة الطور". الموقع الإلكتروني: www.3almani.org/spip.php?article1161.

5. معهد القدس لأبحاث إسرائيل، 2008. الموقع الإلكتروني: www.jiis.org.il.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح السكاني لمحافظة القدس 2005، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين. الموقع الإلكتروني: www.pcbs.gov.ps.

[1] منشورات بتسيلم 2008.

[2] قاعدة البيانات في مركز أبحاث الأراضي، أريج، 2008.

القدس والفن التشكيلي

غادة السمان

في القدس

يرتاح التناقض والعجائب ليس ينكرها العباد،

كأنها قطع القماش يقلبون قديمها وجديدها والمعجزات هناك تلمس باليدين

تميم البرغوثي

القدس هي مكان يحمل في ظاهره وجوهره وتحولاته معاني كثيرة مثل التاريخ والهوية والمقدّس والحس والجمال والذاكرة. القدس هي المكان المثقل في بنيته من أحداث وتحولات تشمل كل فلسطين، فهي مكان ثابت ومتجَذِّر ولكن يعبر عن تمثلات التجربة الفلسطينية بتحولاتها الإجتماعية والثقافية والسياسية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ويدمجها في طبيعته، فيصبح المكان جزءا من التجربة وجزءا من السياق. إنّ القدس كمكان له تجلياته على ثلاث مستويات وهي قداسة وتاريخية وجمالية المكان، وهذا ما ينتج سحر خاص بِه.

لماذا نشعر بسحر خاص بالقدس؟

لأن الحركة فيها تأخذ مستويات مختلفة، فخط السير ليس مستقيم وهناك إيقاع في المدينة من حيث الأدراج والصعود والنزول على مستويات مختلفة وأحجام متنوعة، وهناك الزقاق التي تأخذ أبعاد مختلفة من ضيق وسعة، والأقواس التي تؤثر على مستوى الضوء/الظل بحيث أنّ هناك إيقاعات مختلفة كلما تحرك الجسد في المكان. وهناك الرموز التي تجسدت من نقاط زمنية مختلفة انعكست في المباني والهيكل المادي للمدينة، فهذه الرموز بقوّتها تفرض زمانها الماضي وتحوله إلى بعد حاضري. وهناك تعظيم للمكان تجسد من خلال التعامل معه "كمقدس" عبر فترة زمنية طويلة، هذه القدسية أعطته طابع العلو والمكانة، كما أن معمارية المكان انسجمت مع فكرة القداسة. بالإضافة إلى التفاعل اليومي مع المدينة من حيث الشكل الاجتماعي والشكل الديني من خلال ممارسات الطقوس والشعائر الدينية، هناك حس للمكان يتداخل فيه الماضي، والحاضر والمستقبل بشكل مكثف، يتداخل التاريخي مع المقدس ويتمفصل وينتج سحر وعظمة للمكان. بالإضافة إلى تجربتنا في العلاقة مع المكان وعملية التهميش والنفي والتي تزيد إحساسنا وارتباطنا به. إنّ رؤيتَنا/ حِسّنا، فِكرَنا وحركتنا ونضالنا مجتمعة هي التي تنتج الحس في المكان، تجعلها متمايزة وتجعلها مركزة.

تعتبر الرموز الجسر المتين في العلاقة القوية بين المكان والفن، فالقدس تتميز بتدفقات من شبكات

معقدة من الرموز التي تأخذ بُعداً دينياً وتاريخياً وثقافياً وسياسياً. وفي الواقع المُعاش هذه الرموز لها قوتها في تشكيل فكر الإنسان وبلورة تعامله مع المكان ضمن تعقيدات وجود الديانات الثلاث حيث كل واحدة لها رؤيا محددة للمدينة. بالمقابل، الفن الفلسطيني أخذ بشكل كبير البعد الرمزي نتيجة للتجربة الفلسطينية من فقدان الوطن واللجوء والتهميش. إنّ المكان مليء بالرموز، والفن يُجسّد المكان من خلال الرموز وهنا تصبح العلاقة بين الفن والمكان علاقة رمزية بامتياز حيث فيه اختراق للزمن وفيه تجسيد لأهمية المكان ضمن رؤيا علاقاتية.

إن اللوحات التشكيلية عن القدس تعبر عن علاقة الفلسطيني بالمكان الذي يجسد الإرتباط في الأرض والمكان والثقافة والدين. ولقد أخذت الوظيفة الرمزية بُعداً جوهرياً في اللوحات الفلسطينية. فمن الرموز المستخدمة في الفن الفلسطيني: 1. المفتاح: وهو مرتبط باللاجئين وحق العودة إلى ديارهم، 2. البندقية: تعبر عن النضال والجهاد، 3. الحمامة: تعبر عن العيش بسلام وحرية، 4. الحصان: يعبر عن الأصالة والقوة والثورة واسترجاع الحق، 5. الكوفية: تعبر عن الهوية وحب الوطن، 6. التطريز: يعبر عن الفن والتراث الشعبي الفلسطيني. 7. أما المرأة فقد أخذت حيز كبير في الفن التشكيلي الفلسطيني، فهي تستخدم كاستعارة للأرض والهوية الوطنية الثقافية والتراثية، وهي رمز للوطن والنضال.

يوضح ديفيد هارفي (2005) ثلاثة أبعاد للحيز ممكن من خلالها فهم ما هو "الحيز"، وهي الحيز المطلق، والنسبي والعلاقاتي. 1. الحيز المطلق (absolute space): أي "الشيء في ذاته" أي مستقل في وجوده، فهو محدد وثابت، 2. الحيز النسبي (relative space): العلاقة بين الأشياء الموجودة لأنها موجودة ومرتبطة ببعضها البعض، فالنقطة التي ينطلق منها المراقب تلعب دوراً جوهرياً في معرفة العلاقة، 3. الحيز العلاقاتي (relational space): وهو الحيز الموجود في الأشياء بمعنى أن الشيء موجود فقط عندما يحتوي ويمثل في ذاته علاقات مع أشياء أخرى، فالرؤيا العلاقاتية للفضاء لا تحصل بالشيء كفضاء أو زمان خارج العملية المعرفية. مفهوم العلاقاتية للزمان والمكان تعني أن التأثيرات الخارجية تصبح داخلية (Become internalized) في عمليات أو أشياء محددة عبر الزمن. فحدث أو شيء في نقطة في الحيز لا يمكن فهمها من وجودها في هذه النقطة، فهي تعتمد على كل شيء آخر يدور حولها، هناك تشكلات واسعة ومتمايزة تؤثر وتحوم في الحيز في الماضي والحاضر والمستقبل، ترتكز وتتثبت في نقطة محددة، لتعريف طبيعة هذه النقطة. الهوية في هذا الجدال تصبح شيئاً مختلفاً تماما عن ما نلتمسه في الحيز المطلق.

استنادا إلى ديفيد هارفي وتقسيم أبعاد الحيز إلى مطلق ونسبي وعلاقاتي، والتي تتداخل وتتفاعل فيما بينها، تم التعبير عن الحيز في اللوحات الفلسطينية بأبعادها الثلاث بشكل منسجم ومتناسق، مما يدل على أنه لم يتم اختراق وتفكيك الحيز من حيث إدراك الفلسطيني له وعلاقته وتعامله معه، وهذا ما تبينه اللوحات. تم تقسيم اللوحات إلى المستويات الثلاث:

1. المكان كشيء ثابت يعبر عن أبعاده الثلاث التاريخية والقدسية والجمالية وهو يعبر عن الحيز المطلق:

لوحة رقم (1)- لوحة القدس - عيسى عبيدو

نلاحظ في اللوحة رقم (1) أنه تم تصوير القدس كما هي في أبعادها الحقيقية، وتم رسم قبة الصخرة في مركز اللوحة بألوانها الحقيقية، والمباني المحيطة بها أيضا. والصورة كلها جسدت شكل المكان فهي أقرب إلى رؤية انطباعية. تم رسم السماء بألوان ممتزجة بين الأزرق والأبيض مما أعطى بعد حيوي للوحة، كما أعطت رؤيا عن جمالية وقداسة المكان.

لوحة رقم (2)- إيقاعات من البلدة القديمة – كامل المغني – 1982

في لوحة رقم (2) للفنان كامل المغني - نلاحظ أنه يبين جمالية المكان وإيقاعاته المختلفة من حيث حركة الأدراج واختلافها، ففي أسفل اللوحة أدراج وكذلك في أعلى اللوحة وهي تختلف من حيث ارتفاعها وحجمها. هناك عمق في اللوحة فالقوس يدخلك إلى مكان فيه أقواس أخرى معبرة عن العمق الداخلي. الشكل ليس مستقيم وهو يوحي بحركة منسجمة. تم اختيار اللون البني وهو تعبير عن لون التراب والوطن بالإضافة إلى الأخضر. إن الإنسان يتفاعل مع المكان في إيقاع معين ولكن في لوحة المغني عبر عن الإيقاع من زاوية المكان وليس من خلال الجسد الذي يطوف فيه. امتازت اللوحة في محاولة تجسيد الجمال المعماري من خلال القباب والأقواس والشبابيك المربعة وفي تمايز لعلو المباني عن بعضها، من خلال مستويات البناء واختلافات مستوياتها داخل الزقاق نفسها، مع وجود تلاحم فيما بينها.

2. اللوحات التي ربطت المكان ببعد واحد أو اثنين وهي تعبر عن الحيز النسبي:

- المكان وحق العودة:

لوحة رقم (3) ياسر أبو سيدو الغول

في اللوحة رقم (3) يتبين أنه تم ربط المكان بفكرة العودة واستعادة الأرض، فالمفتاح بداخله تجسدت القدس المكان وهي تعبير عن العلاقة الوثيقة والمتداخلة بينهم. تم استخدام اللون الأسود كخلفية مع لون أبيض يخترقه كتعبير عن الحدة والحزن، وتم كتابة اسم القدس، يبوس، ايليا وJerusalem كتأكيد لأهمية المكان. يتبين أن المكان مُقْتَرن بزمن مستقبلي هو عودة اللاجئين.

لوحة رقم (4) نبيل عناني

المكان المحاصر

يتبين من اللوحة رقم (4) أنه تم ربط القدس بالجدار. فالمكان محاصر ولا يظهر منه سوى جزء. تم التعبير عن المدينة من خلال قبة الصخرة والمباني المختلفة ذات الطابع الخاص بها.

3. اللوحات التي أخذت أبعادا مختلفة متداخلة للمكان - تعقيدات المكان وهي تعبر عن الحيز العلاقاتي:

يتبين من لوحة "إرادة الحياة أقوى" وجود عناصر كثيرة في اللوحة، فهناك حضور قوي للناس من أجيال مختلفة يمارسون حياتهم الطبيعية كتعبير عن الحق في المكان وهناك أطفال يلعبون وعروسان في ملابس الزفاف ورجال يرقصون. في خلفية اللوحة توجد البلدة القديمة وقبة الصخرة أخذت إشراقة وحجم أكبر بالنسبة للمكان كتأكيد على قدسية

المكان وتأكيد أيضا على معالم المدينة الإسلامية والمسيحية. توجد ثلاث نساء يضعن شالات بيضاء على رؤوسهن كتعبير عن طهارة المكان وقد أخذن بعداً آخراً في اللوحة كتعبير عن هذا الوجود، فإحدى النساء تشير بيدها إلى الناس كتعبير عن الوطن وأخرى تشير باتجاه اليمين والثالثة حركت رأسها باتجاه السماء. خلف اللوحة على اليسار يوجد بحر كتأكيد على السيطرة على كل الوطن، وتوجد أيضا يد كتعبير عن العطاء والعمل والمثابرة.

لوحة (6) - سائد حلمي

إنّ اللوحة تعبر عن شمولية الوطن والوحدة والحق في المكان وتعبر عن الخصوصية المجتمعية الفلسطينية، وتبين قداسة وجمالية المكان. والألوان المستخدمة تعطي إيحاء بالحيوية والحركة والاستمرارية.

يتبن من اللوحة رقم (6) تعقيدات المكان، الحياة والموت، والثورة والعمل والعطاء والحرية. يتبين رأس الحصان إلى أعلى باتجاه السماء وصهيله كتعبير عن الثورة ونيل الحرية. أيضا في وسط اللوحة امرأة تضع الشال الأبيض على رأسها كتعبير عن طهارة المكان، وقد بينت وكأنها تحتضن المكان كتعبير عن الوطن والهوية وكتعبير أنه حق لنا. على يمين اللوحة توجد شجرة زيتون مع جذورها لبيان أنَ حقنا مُتجذِّر في المكان، ويوجد بجانب الشجرة شخص ملثم وعجل يحترق كتعبير عن التمرد، وعلى الجانب الآخر من الشجرة يوجد تجمع كثيف للناس كتعبير عن الصراع على المكان. أسفل اللوحة توجد جماجم كتعبير عن الموت والتضحية. اليد في منتصف اللوحة متثبتة بالأرض كتعبير عن تثبتنا بالأرض، وتوجد يد أخرى كبيرة في الخلف على يسار اللوحة للتعبير عن العمل والمثابرة والعطاء. جميع العناصر متداخلة وتوحي بطابع عنفواني ثوري، وحركة تأخذ طابع الاستمرارية، وجميعهم في اتجاه واحد، الاتجاه الذي تنظر إليه المرأة بنظرات ممتزجة تعبيراتها بين الألم والحزن والتفاؤل.

إن الفن هو تعبير عن الواقع، واللوحات التي تم استعراضها تعبر عن علاقة الفلسطيني بالمكان وتعيد إنتاجه، وتبين استحضار الماضي بالحاضر ورواية المستقبل وبأن المستقبل لا يكون بدون المكان. اللوحات تعبر عن الحس بالمكان من خلال التقلبات والشعور المتنوع الممتزج باتجاه مدينة القدس، فهناك حب واشتياق وغضب وحزن وتَمرُّد.

تم التعبير عن المكان بجماليته وقدسيته وتاريخه ومركزيته وشموليته وثقافيته واستمراريته. إن الحيز

بأبعاده المختلفة المطلق والنسبي والعلاقاتي انعكست في اللوحات المعروضة، وبينت مستويات الحيز الثلاث وجميعها اتصفت بالانسجام والتشابه في المحتوى لا الشكل. هذا يدل على أنّه بالرغم من السياق الذي أوجده أوسلو ومحاولة تفكيك العلاقة بالمكان فإن إسرائيل لم تنجح، وحتى الجيل الجديد الذي تم فصله عن المكان بفعل الجدار فان عينه ورؤيته المستقبلية باتجاه مدينة القدس.

الفن له أهميته في الثقافة الفلسطينية وذلك يرجع ويكشف عن الحقيقة بتمثلاتها المختلفة التي يتشارك فيها الشعب الفلسطيني فهي تعبر عن الحس المشترك للشعب وتعيد إنتاجه. الفن يعبر عن المجتمع وعن الصراع والكفاح، فيجتمع الروحي والجمالي والاجتماعي في لحظة محددة تتجسد في فن إبداع اللوحة. ويتم بناء علاقة ومحاكاة بين العمل الفني والمشاهد فهي تعبر عن ما في نفس المشاهد (فكر اجتماعي وسياسي على المستوى البسيط) وهي تؤكد خصوصية اجتماعية والذي يُعتبر المُشاهد الفلسطيني جزءا منها. إن الفن هو ثقافة، والثقافة "تقوم بحماية المجتمع. فالمبدعات الروحية والتقاليد والأنظمة الاجتماعية الراسخة ليست إلا وسائل للتنظيم الاجتماعي. فلكل من الدين والفلسفة والعلم والفن دوره في معركة الكفاح من أجل الحفاظ على المجتمع".

تؤكد هذه المقالة على أهمية وضرورة الفن الذي لا يخرج عن الواقع الاجتماعي، فالفن يبين علاقتنا بالمكان، ويفرض رؤيته على حقيقة العلاقة به، ويعيد إنتاج علاقتنا في المكان من خلال تكثيف الرموز وبيان التحولات ضمن إطار لوحة تتجسد جماليتها أولا في محتواها الذي يحدد شكلها.

غادة السمان مرشحة للدكتوراه من جامعة بيرزيت- برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية. حاصلة على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية / جامعة بيرزيت، وماجستير دراسات دولية / جامعة بيرزيت. كانت سابقا محاضرة في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة القدس المفتوحة / فرع القدس.

المصادر:

1. هاوزر، آرنولد (1968). فلسفة تاريخ الفن. ترجمة رمزي عبده جرجس. القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.

2. Harvey, David (2005). Spacetime and the World, In -Gieseking, Jack and Ma - gold. William and others (eds)(2014). The People, Place, and Space Reader. U.K: Routledge.

[1] هاوزر 2008، 10.

يا قدس!

نشرة أكاديمية ثقافية

النشرة الثالثة، آب/اغسطس 2017

هيئة التحرير:
أ.د. شكري العبد
أستاذ دكتور في دائرة الفلسفة
د. مها السمان
أستاذ مساعد في دائرة الهندسة المعمارية
ومركز دراسات القدس

التصميم: أُبيّ أبو سعدة

مركز دراسات القدس
باب الملك فيصل، البلدة القديمة
هاتف: 6287517 (2) 972+
فاكس: 6284920 (2) 972+
الصفحة الإلكترونية:
www.jerusalem-studies.alquds.edu

يصدر هذا العدد بتمويل من صندوق رياض الغصين التعليمي.

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة تحرير "يا قدس!".

صندوق رياض الغصين التعليمي
The Riad Al Ghussein Education Fund

مركز دراسات القدس
CENTRE FOR JERUSALEM STUDIES

جامعة القدس
AL-QUDS UNIVERSITY

المحتويات

كلمة أ.د. شكري العبد ود. مها السمان - المحرران
المؤتمر الدولي- "إنتاج اللامساواة: الواقع وإمكانيات التغيير في القدس"
آخر صورة لمدينة القدس - شعر للدكتور معتز القطب

مقالات بالعربية

القدس والقانون الدولي
موسى دويك

إيكولوجية القدس وإنتاج اللامساواة في الفترة بين 1850-1950
فايز فريجات أبوستة

أثر السياسات الإسرائيلية على خيارات الإسكان للمقدسيين
سامر مصطفى

القدس والفن التشكيلي
غادة السمان

مقالات بالانكليزية

Education and Freedom: The Case of Palestine
Shukri Abed

Relations between the European Union and East Jerusalem: Case Study in the Field of Education
Ainhoa González

From Punitive Measures to Collective Punishment: Residency Revocations as a Tool of Forcible Transfer from Jerusalem
Munir Nusseibeh and Nada Awad

Beyond the Bible: The Need for a Shared Archaeological Heritage in Jerusalem
Marzia Merlonghi Miani

كلمة ترحيب - المحرران

نرحب بكم في العدد الثالث من مجلة "يا قدس!" والمخصص بمعظمه لمؤتمر مركز دراسات القدس الذي أقيم في جامعة العاصمة، جامعة القدس، بتاريخ 3-5 كانون أول 2016 بعنوان: "إنتاج اللامساواة: الواقع وإمكانيات التغيير في القدس". كان هذا المؤتمر نتاج لعمل تعاوني بين مركز دراسات القدس ودائرة الفلسفة ودائرة العلوم السياسية ودائرة الهندسة المعمارية وكلية الحقوق، وجاء هذا التعاون لِما لموضوع المؤتمر من أهمية على مستويات متعددة إنْ كانت عالية أو إقليمية أو محلية.

اسمحوا لنا أن نبدأ بتقديم الشكر الجزيل لكل مَن ساهم بالتحضير والتفاعل مع المؤتمر لما كان له من أثر على نجاحه. الشكر أولا إلى القائمين على صندوق رياض الغصين التعليمي ونخص بالذكر أ.د. سري نسيبة ود. جمال نسيبة. الشكر إلى رئيس الجامعة أ.د.عماد أبو كشك ونواب الرئيس الكرام أ.د. حسن دويك ود. بديع سرطاوي لدعمهم المستمر للمؤتمر.

ونتقدم أيضا بالشكر إلى كل من: اللجنة الأكاديمية للمؤتمر المكونة من أ.د. شكري العبد ود. مها السمان ود. أمنة بدران ود. عمر يوسف ود. يارا السيفي ود. منير نسيبة، واللجنة اللوجستية المكونة من د. مها السمان ود. معتز القطب ود. أشرف أبو هلال وعليا بريجية وديمة نسيبة ومن طاقم العلاقات العامة أحمد بحر وأبيّ أبو سعدة.

كما ونشكر طاقم الهندسة المعمارية وعميد كلية الهندسة د. عبد العزيز قنطار على دعمهم الكبير. ونشكر كذلك الأخت هناء عريقات للمساعدة بالأمور المالية والأخت سحر شحادة المسؤولة عن إدارة صندوق الغصين. وأخيراً وليس آخراً نشكر المتحدثين ورؤساء الجلسات والطلبة المتطوعين.

استمر المؤتمر ثلاثة أيام أستُهل بجولة للبلدة القديمة ومنطقة سلوان بإرشاد د. عمر يوسف مشكوراً والذي سلّط الضوء على الواقع المعاش وما يتم مواجهته في الحياة اليومية. وعقدت جلسات المؤتمر في اليومين التاليين بحضور ومشاركة عدد من الباحثين والأكاديميين من جامعات فلسطينية وأجنبية.

يأتي هذا العدد من مجلة "يا قدس!" ليعرض بعض المواضيع التي تم طرحها من خلال أوراق العمل التي قُدّمت في المؤتمر، آملين أن نوفق بتسليط الضوء على بعض القضايا المهمة التي تعبر عن اللامساواة في مدِينة القدس.

كما يطيب لنا أن نطلق دعوة لكتابة مقالات للعدد القادم عن مدينة القدس باللغة العربية أو الإنكليزية على أن لا تتعدى 1200 كلمة. الموعد النهائي لتقديم المقالات هو 20 تشرين أول، 2017.

هيئة التحرير:

أ.د. شكري العبد

أستاذ دكتور في دائرة الفلسفة

shukriabed@gmail.com

د. مها السمان

أستاذ مساعد في دائرة الهندسة المعمارية ومركز دراسات القدس

mahawad99@yahoo.com

يمكن قراءة هذه النشرة على الموقع الالكتروني التالي : www.jerusalem-studies.alquds.edu.

المؤتمر الدولي "إنتاج اللامساواة: الواقع وإمكانيات التغيير في القدس"

الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر

إذا نظرنا إلى الواقع في هذا الزمن المثقل بالتعقيدات والتحديات، إن كان على مستوى عالمي أو إقليمي أو محلي، نرى بوضوح انتشار ظاهرة اللامساواة الناتجة عن أوضاع سياسية واجتماعية وبيئية. ومدينة القدس ليست ببعيدة عن هذا السياق وإن كانت تحمل خصوصيتها وتفردها كمدينة تحت الاحتلال وكمدينة مقدسة وتاريخية. وعلى ضوء التزام مركز دراسات القدس بمهمة البحث والمساهمة في إنتاج المعرفة جاءت فكرة المؤتمر لعرض ومناقشة ما تتعرض له مدينة القدس من انتهاكات وضغوطات متعددة على المكان والإنسان.

في نفس فترة التحضير للمؤتمر أُعْلِن عن التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016 الذي يحمل عنوان: "تحديات اللامساواة – الطريق إلى عالم عادل"، والمُعدّ من قبل المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية بالتعاون مع معهد دراسات التنمية ومؤسسة اليونسكو. جاء التقرير ليحذر مِن أنّ عدم الرد على تحديات اللامساواة والتعامل معها من شأنه أن يهدد استدامة الاقتصاد والمجتمع والتجمعات الحضرية. وقد أشارت الأبحاث إلى ارتفاع نسبة حالات اللامساواة بحيث أنّ ما يقرب من نصف ثروة الأسر في العالم كانت ملك لما نسبته 1 % من السكان، وأن أغنى 62 شخص في العالم يملكون ما يملكه نصف سكان العالم الأكثر فقرا.

وفي حين كانت هناك زيادة قدرها خمسة أضعاف في الدراسات عن اللامساواة والعدالة الاجتماعية في

الجلسة الخامسة للمؤتمر

المنشورات الأكاديمية 1992-2013، فإنّ العديد من الدراسات تعير القليل من الاهتمام لموضوع اللامساواة في جوانب غير جانب الدخل والثروة، مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. ويحدد التقرير سبعة جوانب من اللامساواة وهي: الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية والبيئية والمكانية والمعرفية. هذه الجوانب والتي ترتبط ارتباطا وثيقا، تخلق حلقات مفرغة من اللامساواة التي تنتقل من جيل إلى جيل. ويدعو التقرير أيضا إلى مزيد من التعاون في مختلف التخصصات، وعبر الحدود الجغرافية لمساعدة الحكومات على وضع سياسات أكثر فعالية للتقليل من وطأة ظاهرة اللامساواة.

هذا على المستوى العالمي، أما على المستوى المحلي وبالأخص في مدينة القدس وفي ظل السياسات الإسرائيلية المُمَنْهَجة والتي تركت أثرها الواضح على الحياة اليومية للإنسان الفلسطيني فتأتي المخططات الإسرائيلية لمدينة القدس من جهات مختلفة: فالبلدية تخطط والمجموعات الاستيطانية تخطط ورجال الأعمال والممولون يخططون وينتج عن ذلك مخططات هيكلية وتفصيلية وبرؤى بعيدة كل البعد عن أي تصور لحل يأخذ بعين الإعتبار جميع السكان في المدينة، بل على العكس فإنّ هذه المخططات تكرس مفهوم اللامساواة في سياقه التخطيطي الحضري. فمخطط 2020 يهدف بكل وضوح إلى تقليل نسبة المقدسيين الفلسطينيين في المدينة ومخطط 5800 يدعو إلى الاستثمار السياحي وبناء 10 آلاف غرفة فندقية ومطار جديد ويعتبر القدس المركز الوطني والقومي للشعب اليهودي.

جاء هذا المؤتمر بناء على حاجة لدراسات متخصصة الهدف منها إثارة النقاش حول هذا الموضوع المهم وعلى مستويات مختلفة وبتقاطع تخصصات متعددة من الفلسفة والسياسة والتخطيط الحضري وعلم الإجتماع والثقافة والفن. وكان التوجه يعتمد على التحليل المبني على المعرفة للتركيز على كيفية إعادة التفكير بما تعنيه كلمة اللامساواة أولا وتشخيص واقع مدينة القدس ثانيا وطرح ما هو ممكن على أصعدة مختلفة في ظل واقع اللامساواة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والمكانية والثقافية والبيئية والمعرفية ثالثا.

افتتح الجلسة الأولى للمؤتمر رئيس جامعة القدس أ.د عماد أبو كشك، والذي أكد على أهمية هذا المؤتمر كخطوة مهمة لتعزيز مبدأ الحرية والمساواة وخاصة لأهالي القدس، مشيراً إلى أن المؤتمر يساعد على خلق بيئة تدعم حقوق الإنسان والحريات العامة، وتوفير ضمانات للحفاظ على الاستقرار والأمن في مدينة القدس.

ومن جهته تحدث أ.د شكري العبد من دائرة الفلسفة، والمدير السابق لمركز دراسات القدس، عن استخدام

الجلسة السادسة للمؤتمر

العلم والتعليم من أجل الحصول على الحرية المنشودة كأفراد ومجتمع، مؤكداً على ضرورة التعلم من المشروع الحضاري الإسلامي في العصور الوسطى من أجل التقدم والازدهار والإستقلال. وتحدث عميد كلية الحقوق في الجامعة د.موسى دويك حول الناحية القانونية للقدس، وكيف يستعمل الاحتلال قوانينه لتثبيت الاستيطان، واستثناء القانون الدولي الذي يجب أن يكون مطبقا .

ومن جهتها عرّفت منسقة المؤتمر د. مها السمان الحضور ببرامج مركز دراسات القدس شاكرة اللّجان التي ساعدت بالتحضير للمؤتمر، وأوضحت أهمية المؤتمر بالتزامن مع إطلاق التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016.

وبعد الجلسة الأولى انتقل الحضور إلى وقائع الجلسة الثانية والتي تحدث فيها الأستاذ وليد سالم حول اللامساواة في السياق الإستيطاني الإستعماري- المواطنة في القدس كحالة دراسية، تلته أ.د. سيبل شفارتزنباخ من جامعة "سيتي" في نيويورك والتي تحدثت حول اللامساواة والمواطنة في القدس .

وفي الجلسة الثالثة والتي ترأسها د. سعيد زيداني وحملت عنوان "اللامساواة والتعليم"، تحدث أ.د. انطوني لايست من جامعة "زيورخ" عن اللامساواة والحرية الأكاديمية في القدس، وفي نهاية الجلسة تحدث د. جوليان كالب من جامعة "حيته" حول التعددية في التعليم في ظروف اللامساواة، نعمة أم لعنة؟ .

وفي الجلسة الرابعة والتي ترأستها د. يارا سيفي رئيس دائرة الهندسة المعمارية وحملت عنوان "الحيز والمكان والزمن"، بدأت بالحديث فيها د. يارا عن السيدة اولغا بلازكيس سانشيز من جامعة مدريد الحرة حول رصد العدالة من منطلق المشاركة في رسم الخرائط، ومن ثم تحدثت د. مها السمان حول مفهوم إنتاج الأنظمة الزمنية الاستعمارية في القدس كحالة دراسية. وأنهى الجلسة م. سامر مصطفى من مجموعة "ارك" للهندسة حول أثر السياسات الإسرائيلية على خيارات السكن في القدس .

وقد أدارت د. آمنة بدران، مديرة معهد الدراسات العالمية في جامعة القدس، الجلسة الخامسة من المؤتمر بعنوان "سياسة اللامساواة"، والتي استُهلت بحديث د. عوض منصور، الأستاذ المساعد في دائرة العلوم السياسية عن الصراع على القدس من وجهة نظر استيطانية استعمارية، تلاه المتخصص في العلاقات الدولية والسياسة د. منصور نصاصرة الذي تمحور حديثه حول شرق القدس منذ اتفاقيات أوسلو، وسياسات الفصل والإقصاء. كما تناول كل من د. منير نسيبة، وأ. ندى عوض من مركز العمل المجتمعي في جامعة القدس، موضوع الإجراءات العقابية في القدس كوسيلة للتهجير. أشار د. نسيبة إلى أنه تم سحب 13 إقامة من المقدسيين كإجراء عقابي وفقاً لمعيار عدم الولاء لدولة إسرائيل، وأكد أن الخطر الأكبر يكمن في تصعيد استخدام هذا المعيار الذي يهدف لتهجير الفلسطينيين قسرياً من القدس.

واختُتمت الجلسة بحديث السيدة اينهوا جونزاليس، من جامعة "كاستيلا–لامانشا" عن العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والقدس الشرقية: حالة دراسية في مجال التعليم.

أدارت الجلسة السادسة بعنوان "تحديات فنية وثقافية" م. فداء توما مديرة برنامج الإعمار في مؤسسة التعاون وتحدثت فيها د. ماريفلما أونيل من جامعة "ويبستر" عن دور المؤسسات المقدسية في الدفاع عن الثقافة الفلسطينية في القدس. أما غادة السمان من جامعة بيرزيت فتحدثت عن اللامساواة الاجتماعية وانعكاسها على اللوحات الفنية في أعمال الرسامين الفلسطينيين.

أما الجلسة السابعة والأخيرة فترأسها د. أشرف أبو هلال من دائرة الهندسة المعمارية وتحدث فيها د. فايز فريجات من دائرة الجغرافيا في جامعة القدس عن ايكولوجية مدينة القدس في ضوء المعالجة الاجتماعية والنفسية للمكان منذ منتصف القرن التاسع عشر. وتحدثت د. رولا هردل من دائرة العلوم السياسية في جامعة القدس عن موضوع النوع الاجتماعي وتأثره بالسياسات الإستيطانية الإستعمارية والبنى المجتمعية الذكورية. و تحدثت كيتلين بروكتير من جامعة "أوكسفورد" عن مخيم شعفاط كحالة دراسية وركزت على التأثرات الإجتماعية للشباب الفلسطيني.

واختتم المؤتمر بتوصيات أهمها:

1. توعية المقدسيين والفلسطينيين عموما حول الأوضاع القانونية للمقدسيين وضرورة الاستفادة من القانون الدولي.
2. تعميق دراسة المفهوم الاستيطاني عامة وفي السياق الفلسطيني خاصة، وضرورة التركيز على ذلك في المساقات الجامعية وفي المدارس.
3. تثقيف وتعريف الجيل الجديد والأجيال الناشئة بجذور القضية الفلسطينية.
4. تنشيط التفاعل السياسي والإجتماعي بين الأجيال سواء في الداخل أو الخارج.
5. عمل دراسات حول تكلفة الزمن التي يتحملها الفلسطينيون نتيجةً لسياسات الاحتلال المختلفة.
6. التعاون بين المؤسسات الثقافية المحلية من أجل الصمود بأشكاله المختلفة.
7. إعادة النظر باتفاقيات أوسلو وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية وخاصة القدس.
8. تحسين ورفع مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي.
9. رسم خرائط لمدينة القدس بوسائل مختلفة تبين المواقع التاريخية والحالية لفلسطين.

آخر صورة لمدينة القدس

معتز علي القطب

ولدتُ في القُدسِ مِن جيناتِ مَن فيها ... وأرضعتني حليباً من مَبانِيها

المقدسيون آبائي بها خُلقوا ... عَاشوا وماتوا وكانوا من أهاليها

نَشأتُ فيها وما زَالت تُدلّلني ... فكيف تُنكرُني فيها مَجاريها

مكثتُ أقرَأُ أحداثاً بدفترِهَا ... فَلم أَجد خَبراً قد خُطّ يُرضيها

وجئتُ أسألُ أهلي في شَوارعِها ... عَن الوفودِ وقد صَاروا مَواليها

أضحى بها اليوم أحياءٌ وتُنكرُني ... فيها غريبٌ ومنذُ الأمسِ وَاليها

ناديتُ يا أرض أجدادي وموطنها ... أبدوا غريبا وجدي لم يكن فيها

مشيتُ أبحَثُ عن شيء يُعَرِفُني ... أَمشي وأَسأَلُ من رُوحي أُناديها

كأنّ أحجارَها سوداءُ تَجهَلُني ... أسماءُ حاراتِها ضَاعت معانيها

كانت بيوتٌ بهذا الحيّ تَعرفُني ... حتّى أتاها بجنحِ الليلِ سَابيها

أسيرُ أنظُرُ ما يجري بِعالَمِها ... أبكي المآذِنَ والأمجادَ أرثيها

أرى وأشهَدُ تزويرا يشوهها ... وصاحبُ الدارِ مشلولٌ ليفديها

حتّى القبورُ لأجدادي وتُربَتهم ... بَحثتُ عَنها فَتاهت في فَيافيها

فَجِئتُ أشجارَ زيتونٍ أُقبلُها ... ذكرى مباركةٌ من غرسِ أيديها

يا حسرتاً وأنّا فيها أُشاهدها ... قد ألبسوها ثيابا لا تُحليّها

وَجردوها من الديباجِ كسوتها ... تلك العروسُ تُنادي من سيكسيها

ظلّ الرداءُ عليها لا يُفارقُها ... من يومِ أن جَاءها الفاروقُ يَلفيها

وعادَ جاءَ صلاحُ الدينِ يُسبلها ... مِن الحريرِ لباساً في حَواشيها

هذا النسيجُ الذي سَلّوهُ دَلّلها ... فمن يُعيدُ وشاحاً أو يُواسيها

تبدّلت وَأَنّا ما زلتُ أشهدها ... أهذه القدسُ أم ماذا نُسميها

تغيرَ الاسمُ والتاريخُ مختلفٌ ... حتّى اللغات التي كانت تُحاكيها

سطوا عليها فصارت من مدائنهم ... وبدّلوا ما أرادوا في نَواحيها

تبدو مُشوهتا من غيرِ زِينتها ... ضَاعت جَواهِرُ كانَ الشَرقُ يُهديها

عاثوا فَسادا بآثارٍ مكرمةٍ ... من عهدِ مَروان إرثٌ ظل يرويها

قد أخلصوا من تولوا أمرَ خِدمتها ... حَتّى أتاها بِهذا العصر مؤذيها

تعاهدوها وكانوا كلّهم خدما ... في كل شبرٍ أقاموا عِزّ ماضيها

مضوا وما زال ذكراهم يُداعبنا ... فهل يعودون كي رّبي يُنجّيها

كانت تُنيرُ بِلادِي قبلَ وَعكتها ... مشارفَ الأرضِ تروي النّاس تسقيها

أين المدارسُ ذاتُ الصيتِ نفقدها ... كانت تَكايا وكان الوقفُ يُزهيها

كانت وفودٌ من الحجاجِ تَعمرها ... وفي المواسمِ تأتيها وتعليها

تبدوا هنالك قد جفت منابِعُها ... وفي الأزقةِ أطيافٌ تُنَاجيها

استسلمت بعد أن نَادت أحبّتها ... فلم يُجيبوا وعادَ الصوت يُوهيها

لحّت عليهِمُ أن يأتوا لنجدتها ... والصوتُ يصدحُ آلاما تُعانيها

لم يسمَعوها وإن نادت لِتُسمِعهم ... آهاتُ أشرَفِ بنيان بواديها

مع أنّها أسمَعت أثناء محنتها ... أشهَدت كلّ حيٍّ عن مآسيها

نسوا وغابت مع الأيامِ بسملةً ... تُبارِكُ القُدسَ والأكنافَ تُزكيها

الجهدُ يبدو عَليها في مَلامحها ... والضعفُ يزدادُ حتى في ذراريها

والمرُ تشربه من كلِّ ناحيةٍ ... والطعمُ من حَلقِها حتّى تراقيها

بنتُ المكارمِ كان الكلُّ يَطلُبها ... فكيفَ لا أحدُ الآن يأتيها

وهل سَتصبِرُ والاوساخُ تَملئها
وليسَ يوجدُ ماءٌ كي يُنقيها

تبكي وتصرخُ والأوجاعُ تَقتلها
فكيفَ تُمسي بلادٌ ماتَ آسيها

وكيف تُصبِحُ والأغلالُ تعصرها
واليتمُ يقلقها والكلُّ ناسيها

سورٌ هنالك أمسى من معالمها
والأهلُ خلف جدارٍ كيفَ تأتيها

تَرى الحواجِزَ عند السور مؤذية
أكنافها حُجِبت كي لا تُوافيها

السورُ ليس "سليماني" يُجملها
لكنه عملٌ رجس لغازيها

إني لأبصرُ حبلاً حَولَ معصَمِها
يَجُرها في طريقٍ لا يُواتيها

ذاكَ السبيلُ أرادوها لتسلكه
من بعد أن عزلوا عنها غواديها

تلك الكوارِثُ باتت لا تفارقها
تأتي فتوجِعُ أو تبقى فتؤذيها

عمّت كذلِكَ أمراضٌ مُأثّرة
منها العضالُ ولا شيءٌ يُداويها

هذا وباءٌ تفشى في خَواصِرها
في كل ثانيةٍ يزدادُ يَشقيها

أين الأطباءُ من وصفٍ يُعالجها
أوّكَلوا أمرَها للهِ يَشفيها

القدسُ تفحَصُ صدقا في مُجيبيها
واللهُ يَفتتن العبّادَ يَجزيها

هل يترَكُ القولُ آمنّا بلا مِحَنٍ
الكلُّ ممتحنٌ ربّي يُصفيها

لهفي على المسجد الأقصى وقبّته
مازال يمسَحُ شيئا عن مَاقيها

هناكَ يُؤنِسُها في ظِلّ غُربتها
يُخالُ يشكو لربِ الخلقِ عاصيها

أراهُ منفعلا للقدسِ منتفضا
فهل ينالُ من الأحداثِ تشويها

لهفي عليه وأنفاقٌ بأسفله
حتّى تُقوضُه مُذ غابَ حَاميها

في البابِ حاجبهُ لصٌ ويُبغضه
فلا زيوت لتهدى أو تُواسيها

في كل يوم تداعوا حول مسجدها
والبنتُ تبكي ولا شخصٌ يراعيها

أتيت أبكي على أرضٍ نُقدِسُها
أين الجميعُ أليسوا من مُحبيها

أهلي وقومي بها بضعٌ تـآزرُها ... لا حيلةٌ مرضُ ما انفكَ يُدميها

أبيتُ والدمعُ مِلءُ الخدِّ أذكُرها ... أبكي البلاد وأبكي كلّ ما فيها

كلُّ الفضائلِ بتنا اليوم نفقدها ... فلا مُروءَةَ أو شيء يُعزيها

وليسَ يوجدُ بين النّاسِ مُعتصمٌ ... ولا شبيهٌ سوى طيفٌ يُلهّيها

حتى المكارم في الجيناتِ قد نُزعت ... ولم تُورَث في نسلٍ فيأتيها

ضاعت كذلك أمجادٌ مُؤصلةٌ ... كانت تغيثُ إذا الأوجاع تغشيها

يحكى ولا شيء في الأفاقِ يُؤنسُها ... إلا عويلا وأشباحا تناويها

ماتت محاسِنُ أخلاقٍ بأمتنا ... وشيعوا دون أن ندري أهاليها

كانت بيوم من الأيام موعظةٌ ... في أرض أندلسٍ ذكرى لنرويها

واليوم إنّا لنبكي القدس تُوحشنا ... لم ندرك الدرس حتى جاء ناعيها

يا ربِّ مسجدها يبقى منارتها ... وكفّ بأسا عليها الآن اكفيها

إنّي أُريدُ لأرضي أن تُسامحني ... فلستُ أملك غير الدمعِ أعطيها

عسى جدودِي متى جاورت مدفنهم ... لا يسألونِيَ عن وضعٍ فَأبكيها

خذوا ثرى بَلَدي خَبوا بهِ جَسَدي ... لِعَلَهُ جَدَثي يبقى يُحَييها

ما زلت أرجو لأرض القدس مفترجا ... يأتي قريبا يعيد الدار يحيّها

يعيدُ ما كان من أصل ومن حجرٍ ... ويغسلُ القبة الصفراء يُجليها

د. معتز القطب هو عميد البحث العلمي في جامعة القدس. هو أستاذ مساعد في دائرة علوم الأرض والبيئة، وعنوان بريده الإلكتروني هو: qutob@planet.edu .

القدس والقانون الدولي

موسى دويك

سور القدس، منطقة باب العامود

شهد العالم مرحلة عالمية حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية وصدور ميثاق الأمم المتحدة كأول وثيقة تناولت حقوق الإنسان في ديباجتها عام 1945 وكذلك صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وما تلاهما من صدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية عام 1966 بحيث أصبح العالم يعيش مرحلة عالمية حقوق الإنسان. إلا أنه لم يمضِ وقت طويل على هذه الحقبة الزمنية حتى انتقل العالم إلى مرحلة عالمية "انتهاك" حقوق الإنسان. ومما لا شك فيه أن القدس قد نالها من ذلك حظ وفير بحكم خضوعها للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967.

وتعتبر "المساواة" من أهم حقوق الإنسان حيث ورد النص عليها في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي غيرها من مواثيق حقوق الإنسان الأخرى، مما يعني وجوب عدم الإخلال بهذا الحق سواء كان عدم تحقيق المساواة لأسباب سياسية أو عرقية أو لأسباب أخرى تتعلق بالجنس والنوع وهذا ما أشار إليه الصحافي البريطاني الشهير مايكل آدمز في دراسته التي نشرها عام 1982 في مجلة الدراسات الفلسطينية في بيروت تحت عنوان:

"The Universal Declaration and the Occupied Palestinian Territories"

مدينة القدس هي مدينة فلسطينية محتلة خضعت للسيطرة الإسرائيلية بالقوة المسلحة في عامي 1948 و 1967 لذا يتعين أن تطبق عليهما قواعد القانون الدولي الإنساني وعلى السلطات الإسرائيلية أن تتقيد بقواعد هذا القانون في التعامل مع المدينة المقدسة وسكانها. هذا القانون يتمثل باتفاقية لاهاي لعام 1899 وكذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين التابعين لها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل التزمت إسرائيل بأحكام هذا القانون وقواعده؟ قطعاً لا، بل على

العكس أصدرت العديد من القوانين والقرارات بعد حرب 1967 مباشرة من أجل إلحاق القدس وما حولها بإسرائيل دون أن تشير إلى ذلك صراحةً، وشرعت في تطبيق القوانين الإسرائيلية عليها ومع ذلك نتسائل: هل طبقت إسرائيل قوانينها تلك بعدالة ومساواة بين المواطنين المقدسيين والساكنين الإسرائيليين فيها؟ طبعاً لا، وسوف أشير إلى أوجه اللامساواة بينهما وذلك من خلال الأمور التالية: حرية الحركة والتنقل وحق السكن والخدمات الأساسية (خدمات البلدية، وخدمات التعليم).

أولاً - حرية الحركة والتنقل :-

قامت إسرائيل منذ الأيام الأولى لاحتلالها المدينة بإجراء إحصاء عام لكل من تواجد فيها من المواطنين الفلسطينيين ومنحت كلاً منهم بطاقة "إقامة مؤقتة" وهي الهوية الإسرائيلية الزرقاء معتبرة المقدسيين على أنهم سكان "Residents" وليسوا مواطنين "Citizens" عملاً بقانون الدخول لإسرائيل لعام 1952 المعدل عام 1974، وبذلك ارتبط وجود المقدسيين في المدينة بهذه البطاقة المؤقتة دخولاً وخروجاً، فإذا فَقَد المقدسي هذه البطاقة فَقَد حقه في الإقامة، وقد طُبق هذا القيد على المقدسيين دون المقيمين اليهود في المدينة. وقد أُتبع هذا القيد بسلسلة من القيود الأخرى على حرية التنقل وأهمها الأمر العسكري الذي صدر بتاريخ 1993-3-31 والذي بموجبه فُرض ما يسمى "بالطوق الأمني" والذي بموجبه مُنع الفلسطينيون من دخول المدينة إلّا بإذن خاص من الحكم العسكري، الأمر الذي أدى إلى خنق المدينة المقدسة وإصابتها بالشلل اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً.

وأخيراً ومن أهم القيود على حرية الحركة الجدار العنصري الذي فصل المدينة بسكانها عن سائر المدن الفلسطينية الأخرى. ولا شك أنّ هذه القيود جميعها تخالف قواعد القانون الدولي الإنساني ممثلاً باتفاقية لاهاي لعام 1907 وبخاصة المادة 43 منها وكذلك انتهاك صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان وبخاصة المادة 13 من الإعلان العالمي والمادة 12 من العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، والأهم من ذلك كله انتهاك الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي وقّعت عليها إسرائيل عام 1966 وصادقت عليها في عام 1979 والتي نصت على حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة وحق الفرد في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إليها.

ثانياً - المساس بحق السكن:-

بدأ المساس بهذا الحق منذ اليوم الأول لاحتلال المدينة وذلك من خلال هدم بيوت المقدسيين، بل وأحياء بكاملها كحي المغاربة المجاور للمسجد الأقصى المبارك، هذا عدا عن انتهاك هذا الحق لاحقاً بوسائل أخرى أهمها عدم منح تراخيص بناء للمقدسين إلا بشروط مشددة جداً ومكلفة جداً، وتشير بعض المصادر الإسرائيلية أن إسرائيل قد استولت على مساحة 87 % من أراضي المدينة بواسطة قرارات المصادرة ولم يتبقى للمقدسيين سوى 13 % من الأرض التي يمكنهم البناء عليها.

ويظهر التمييز وعدم المساواة في هذا الجانب من خلال عدد رخص البناء التي تمنح للمقدسيين مقارنة بالمستوطنين، فقد أشار تقرير صادر عن مركز القدس للحقوق الإقتصادية والإجتماعية بأنه خلال الفترة

الواقعة بين عام 1967 وعام 1991 قد صدرت الموافقة على 40,000 وحدة سكنية للمستوطنين مقابل 555 للمواطنين المقدسيين، كما أن مستشار البلدية يفخر بأن سياسة البلدية في البناء قد تسببت بمغادرة 45,000 مقدسي من المدينة نتيجة لأعمال الهدم وعدم منح رخص للبناء.

مشهد لجنود الإحتلال في منطقة باب العامود

ولا شك أن القيود السابقة من البلدية تخالف بوضوح قواعد قانون حقوق الإنسان الدولي وتحديداً المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنُصُّ على مبدأ المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين. كما أن هدم البيوت لأسباب أمنية يعتبر عقوبة جماعية مما يشكل خرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني وتحديداً إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 في المادتين 33 و 53 اللتين تمنعان المحتل من القيام بهدم أية مبانٍ أو بيوت إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي ذلك.

ثالثاً- اللامساواة في الخدمات الأساسية:-

1. خدمات البلدية وضريبة الأرنونا :- حيث تفرق بلدية القدس في الخدمات التي تُقدم في الأحياء العربية عن تلك التي تُقدم في الأحياء اليهودية في المدينة وبخاصة خدمات النظافة وتعبيد الطرق، بل إنّ الأحياء العربية الواقعة خلف الجدار العنصري محرومة من هذه الخدمات على الرغم من دفع المقدسيين للضرائب الباهظة ومنها ضريبة الأرنونا، والتي قدّر الخبراء بأن ما يدفعه المقدسيين يساهم بنسبة 26 % من ميزانية البلدية في حين يحصلون على ما مقداره 5 % من خدماتها، يضاف إلى ذلك أن التاجر المقدسي في القدس الشرقية يدفع نفس سعر المتر المربع المفروض في القدس الغربية مع الفرق الشاسع بينهما في الدخل.

ولا شك أن فرض هذه الضريبة يخالف المادة 48 من اتفاقية لاهاي لعام 1907، كما أن إعفاء الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين من دفع هذه الضريبة لمدة خمس سنوات ثم فرضها بعد ذلك بسعر مخفّض فيه مخالفة لمواثيق حقوق الإنسان التي تدعو إلى المساواة بين الجميع دون تفرقة بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون.

2. اللامساواة في الخدمات التعليمية :- حيث شهدت هذه الخدمات مضايقات عديدة من قبل السلطات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى لاحتلال المدينة، في محاولة من تلك السلطات لفرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس العربية، والذي قاومه التربويون الفلسطينيون بشدة.

وعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 استخدمت إسرائيل سلاح إغلاق المدارس لمدة

طويلة كوسيلة لوقف أعمال الانتفاضة حيث قامت في ذلك العام بإغلاق 31 مدرسة ابتدائية وثانوية لمدة خمسة أشهر متتالية.

وبعد صدور قرار إغلاق مدينة القدس في 31-3-1993 مُنع غير المقدسيين من معلمين وطلبة من دخولها مما أثّر سلباً على هذه الخدمات التعليمية.

وعندما بدأت السلطات الإسرائيلية تشترط على المقدسي من أجل المحافظة على حقه في الإقامة في المدينة أن يكون أبنائه من الدارسين في مدارسها، شهدت هذه المدارس ازدحاماً شديداً مع النقص الشديد في الغرف الصفية والخدمات التعليمية والملاعب والمختبرات وغرف الأنشطة الرياضية والفنون، مقارنة بالمدارس الإسرائيلية في القدس الغربية، بل وصل الأمر في بلدة العيسوية مثلاً أن يدرس الطلاب في عمارة مكونة من ثلاثة طوابق خصص الطابق الأول للذكور والثاني للإناث والثالث يسكن فيه صاحب العمارة وعائلته.

ولا شك أن اللامساواة في تقديم الخدمات التعليمية في شطري المدينة فيه خرق واضح لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان.

وختاماً كانت هذه نبذة عن بعض مجالات اللامساواة في القدس والتي تشكل في مجملها خرقاً لأحكام القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.

د. موسى دويك هو أستاذ مشارك في القانون الدولي والعميد السابق لكلية الحقوق في جامعة القدس، حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة القاهرة.

إيكولوجية القدس وإنتاج اللامساواة في الفترة بين 1850-1950

فايز فريجات أبوستة

مقدمة

محطة الباصات في القدس

استمر السكان المقدسيين من مختلف الإنتماءات العرقية والطائفية يهوداً ومسيحيين ومسلمين في التكيف والاندماج وبناء نسيج المجتمع المقدسي طوال عقود عديدة. ومنذ الفتح الإسلامي كانت القدس مدينة إسلامية موحدة، ولم تكن مقسمة تبعا للإنتماءات الإثنية-الدينية داخل الأسوار، مع العلم أن التسميات الجغرافية العبرية الحالية وتقسيمات الأحياء الحالية (الحي الإسلامي والمسيحي واليهودي والأرمني) لم تكن موجودة من قبل.

وبالأحرى تكونت حارات البلدة القديمة تاريخياً، تبعا لمهنة أصحاب الدكاكين فيها، كحارة المبيضين، الذين كانوا يوجدون في سوق خاصة داخل البلدة القديمة حيث يطلون الأواني والقدور والأوعية النحاسية المستخدمة في إعداد الطعام بالقصدير، كذلك حارة الجوالدة أو الدباغة (دباغي الجلود)، أو حارة خان الزيت (نزل تجار زيت الزيتون) أو أنها كانت تبعا للعشيرة أو العائلة المقيمة في المكان مثل عقبة الخالدية نسبة لعائلة الخالدي، وكذلك أفراد عشيرة بني زيد الذين أنشأوا حارة بني زيد في الموقع المعروف اليوم باسم عقبة المولوية شرقي باب العامود.

إلا أنه ومنذ بداية ظهور الضواحي والأحياء الطائفية ونمو المدينة خارج أسوارها في منتصف القرن التاسع عشر، بدأت تبرز مؤثرات البناء المكاني المُسَيّس في السلوك البشري للمجتمع المقدسي، الأمر الذي أضعف إمكانية استعادة مدينة حية متجانسة متعددة الانتماءات.

ومن هنا ستتم المعالجة الإيكولوجية للقدس في ضوء عناصر النظام الإيكولوجي الحضري (Elements of Urban Ecological System) الذي يتكون من خمسة عناصر متداخلة ومترابطة وتعتمد على بعضها البعض وهي السكان (Population) والبيئة (Environment) والتكنولوجيا (Technology) والتنظيم (Organization) وأخيرا العنصر الاجتماعي والنفسي (Socio-Psychology Element).

1. العنصر السكاني:

يظهر تأثير إيكولوجية مدينة القدس على ساكنيها كلما ازدادت نمواً في الحجم؛ مع ازدياد عدد المقيمين بالمدينة ضعفت الروابط بينهم، كما تعرضت العلاقات الاجتماعية للتغّير والتبدُل، وتحولت تلك العلاقات الإجتماعية في ستينيات القرن التاسع عشر (الفترة التي بدأ اليهود الأوروبيون السكن في القدس لأول مرة في التاريخ) إلى حدٍ ما إلى علاقات لا شخصية وسطحية ومؤقتة وسريعة الزوال، وزادت من وطأة هذا التوجه ممارسات الحركة الصهيونية ولاحقا الدولة المحتلة من خلال سياسات الإقصاء المختلفة التي تمارسها.

منطقة باب العامود

ففي حين شكل الفلسطينيون العرب من مسيحيين ومسلمين أغلبية في لواء القدس كوحدة تشمل القرى والبلدات المحيطة بالمدينة، استطاع اليهود (سفارديم/ شرقيين وأشكناز/ غربيين) أن يصبحوا أغلبية داخل حدود البلدية (سنة 1947: 994 ألف يهودي مقابل 651 ألف عربي). ويعود الفرق بين هذه النسب إلى أمرين، أولهما أن الإحصاءات البريطانية التي كانت تحتسب المهاجرين الذين وصلوا إلى القدس قبل سنة 1948 ثم انتقلوا إلى مناطق أخرى، كأنهم ما زالوا في القدس، والأمر الثاني أن الإحصاءات البريطانية قد استثنت سكان الأرياف المحيطة بمدينة القدس الذين يعملون فيها، بينما احتسبت في الوقت ذاته اليهود القاطنين خارج حدود البلدية وكأنهم سكان المدينة وهي عملية التفافية مُسَيّسَة يسميها الخبير في شؤون القدس دمبر "الإحصاء الديمغرافي الهيكلي" .

2. العنصر البيئي:

لعب العنصر البيئي دوراً حاسماً في النمو العمراني لأحياء المدينة خارج سور القدس، ومعظم تلك الأحياء شُيدت على المنحدرات الغربية التي تتميز بخصوبة التربة وبنسبة عالية من كميات الأمطار والغطاء النباتي . وتوجد في المنطقة جداول مياه دائمة الجريان، كما تتميز الأرض بانحدارها المتدرج في اتجاه اللد والرملة والسهول الساحلية . في المقابل، فإن المنحدرات الشرقية كانت أقل كثافة سكانية وعمرانية بسبب وقوعها في ظل المطر وأراضيها قاحلة أو شبه قاحلة، والتربة فيها فقيرة، وهي شديدة الانحدار نحو وادي الأردن، وهذا ما يجعل من الصعب تدرجها كسلاسل، والنتيجة هي تركز كثافة سكانية أعلى في المنطقة الغربية لمدينة القدس.

3. العنصر التكنولوجي:

مع نهاية الحكم العثماني للقدس في سنة 1917، كان التقدم التكنولوجي لتلك الفترة أحد المحددات الأساسية للتغيرات التي حدثت في حياة المدينة، وأبرزها انفصال مكان الإقامة عن مكان العمل للعديد من المواطنين، علما أن البلدة القديمة تميزت لفترة طويلة بعدم انفصال مكان العمل عن مكان الإقامة وبشكل خاص في الحارات التي كان سكانها يمارسون الحرف والصناعات التقليدية. وقد ذكر عالم الآثار الأمريكي إدوارد روبنسون أنه كان في القدس في العام 1838 تسعة معامل لصنع الصابون، وعشرة معاصر لزيت السمسم، ومدبغة كبيرة، وورشات كثيرة لصنع التحف التذكارية، وفي أوائل القرن التاسع عشر كان هناك نحو عشر مصابغ للألبسة تبيع الأقمشة البيض والزرق للبدو والفلاحين. وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر كان هناك عشرون مطحنة للقمح في المدينة، ولكن مع تحولها الى العمل بقوة البخار وازدياد انتاجيتها، أغلق كثير منها أبوابه. وقبل الحرب العالمية الأولى كان هناك مصانع لصنع المعكرونة، كما أن صناعة الحجر والطوب والسيراميك كانت جزءاً من الأنشطة الاقتصادية في القدس قبل الحرب.

4. العنصر التنظيمي:

منطقة شارع نابلس

منذ انهيار الدولة العثمانية وبداية الاستعمار البريطاني وحتى خط الهدنة عام 1948 أخذت المدينة تشهد إنتاج اللامساواة المُسيّس، حيث بدأت تتشكل ولأول مرة في التاريخ الحديث حدوداً شبه فاصلة بين التجمعات الإثنية (حدود العرب واليهود).

من هنا فُهمت بيئة القدس كنسق إيكولوجي من منظور التفاعل والتنظيم المكاني وأثره في تغيير جذري للبيئة المقدسية بشكل مقصود وهادف لأسباب سياسية، حيث أضحت قضية تنظيم الأراضي وترسيم حدود البلدية في فترة الانتداب هي جوهر الصراع في القدس.

5. العنصر النفسي الاجتماعي:

يصف رشيد الخالدي الطبيعة العامة اللاطائفية للمجتمع الفلسطيني في النصف الأول من القرن العشرين، بأن الولاءات الدينية والإثنية لم تكن موجودة بين الفلسطينيين والحقيقة أنّ الانتماءين العربي والفلسطيني هما محور الهوية لكل المقدسيين باستثناء اليهود. في حين سعت سلطات الانتداب البريطاني ظاهرياً إلى تهيئة الظروف للاندماج الاجتماعي (المُسيّس والهيكلي) للمهاجرين اليهود الأشكناز مع المجتمع الفلسطيني

من خلال الحارات المختلطة في أحياء كثيرة من القدس، بدأت الحركة الصهيونية تدفع باتجاه الانفصال كتعبير للإيديولوجيا والثقافة الصهيونيتين في أوساط المهاجرين اليهود (تعزيز فكرة الصراع الأزلي مع العرب)، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل قومية في الأوساط العربية على التحيّز الواضح واللامساواة التي تعززها سلطات الانتداب البريطاني لصالح المهاجرين اليهود الأوربيون في القدس. وأدّى ذلك إلى إضعاف العلاقات الإجتماعية بين اليهود والعرب بصورة عامة، وقوّى العلاقات فوق الطائفية (القومية) بين المسيحيين والمسلمين العرب. ومما سمح بتقوية هذه النزعة غياب الخلفية العربية واللغة العربية كلغة للتخاطب في أوساط يهود القدس (لأنّ أغلبيتهم من المهاجرين الأوروبيون الأشكناز) خلافاً للوضع السائد في الخليل وطبرية وصفد .

إنّ الإنفصال الحيزي (المكاني) لليهود والمرتبط بانتمائهم الديني والإيديولوجي، مرتبط أيضا بعوامل نفسية وإجتماعية عديدة، مثل المواقف والأفكار المسبقة تجاه السكان الأصليين كونهم عرباً ومسلمين، علاوة على الرأي العام والقصص التي تنسجها الدعاية الصهيونية واصفة الفلسطينيين بالغرباء عن المدينة. إنّ الفصل العنصري لأماكن الإقامة في القدس لا يرتبط بمستوى الدخل بقدر ما يرتبط بالقومية والدين، وهذا يعتبر عزلا عنصريا (religio-national segregation). ولكن التمييز لصالح اليهود هو بالتأكيد العامل المهم في استخدامات الأرض في مدينة القدس منذ نشأة الحركة الصهيونية.

الخاتمة:

اليوم تعيش مدينة القدس تداعيات التطورات التي حدثت في القرن التاسع عشر وما تبعها من سياسات بريطانية خلال فترة الانتداب والتي كرست الأهداف والوجود الصهيوني فيها. لكن القدس العربية أبت إلا أن تكون عصيه على الطمس والإقصاء وما زالت بأهلها الفلسطينيين تناضل من أجل أن تبقى مدينة تشمل وتستوعب محبيها دون إقصاء لأحد بحيث تكون مدينة للعيش المشترك واحترام الديانات وحرية العبادة.

د. فايز أبوستة فريجات، هو أستاذ مساعد في دائرة الجغرافيا ودراسات المدن، جامعة القدس، حاصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع ودكتوراة في الجغرافيا البشرية من جامعة وارسو في بولندا.

قائمة المراجع العربية:

1. سليم تماري (2002)، القدس، الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948، الطبعة الأولى: مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، الطبعة الثانية : مؤسسة الدراسات المقدسية وبديل – القدس- 2003

2. عزيز الدويك (1995/1996)، تصنيف قرى القدس ووظيفتها، مجلة شؤون تنموية، الملتقى الفكري العربي، القدس.

3. هاشم أبو هلال (2003)، التغير العمراني لمدينة القدس وتحليل المخططات التنظيمية الإسرائيلية في

المدينة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية/ عمادة كلية الدراسات العليا.

قائمة المراجع الأجنبية:

Noel Pitts Gist Sylvia Fleis Fava, Urban society. Fifth edition, page 151, UK, 1969.

الانترنت:

روشيل ديفيس، "القدس العثمانية نمو خارج الأسوار" الرابط:
http://www.alquds-online.org/index.php?s=44&id=634

---

1 Sylvia Fleis Fava, Noel Pitts Gist Urban society. Fifth edition,UK, 1969, page 151

2 سليم تماري (2002)، القدس، الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948، صفحة 7، الطبعة الأولى: مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، الطبعة الثانية: مؤسسة الدراسات المقدسية وبديل – القدس - 2003.

3 سليم تماري، المرجع السابق.

4 د. عزيز الدويك، تصنيف قرى القدس ووظيفتها، مجلة شؤون تنموية، الملتقى الفكري العربي، القدس 1995/1996.

5 هاشم أبو هلال (2003)، التغير العمراني لمدينة القدس وتحليل المخططات التنظيمية الإسرائيلية في المدينة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية/ عمادة كلية الدراسات العليا، صفحة 29- 32.

6 روشيل ديفيس، "القدس العثمانية نمو خارج الأسوار" الرابط:
http://www.alquds-online.org/index.php?s=44&id=634

7 روشيل ديفيس، مرجع سابق.

8 سليم تماري، مرجع سابق، صفحة 7.

أثر السياسات الإسرائيلية على خيارات الإسكان للمقدسيين

سامر مصطفى

شارع رقم 1

كانت مدينة القدس منذ عام 1948 ولغاية حزيران 1967 مقسمة إلى جزئين، المدينة الغربية التي غطت مساحة قرابة ال38,000- دونماً تحت السيطرة الإسرائيلية، والمدينة الشرقية التي غطت مساحة قرابة ال6,000- دونماً تحت السيطرة الأردنية. وفي شهر حزيران من العام 1967 استولت إسرائيل على قرابة 70,000 دونماً وضمتها لحدود بلدية القدس الغربية وفرضت القانون الإسرائيلي عليها. فلم تشمل الأراضي التي ضمت الجزء الشرقي من المدينة بحدودها التي كانت تحت السيطرة الأردنية فقط، بل شملت أيضاً قرابة 64,000 دونماً إضافيا، كانت غالبيتها تابعة لـ 28- قرية في الضفة الغربية، وبعضها تابع لبلديتي بيت لحم وبيت جالا، فكبرت جراء هذا الضم مساحة مدينة القدس أكثر من ضعفي ما كانت عليه قبل الإحتلال وأصبحت القدس أكبر مدينة في إسرائيل.

حاول الإسرائيليون بعد العام 1967التعامل مع السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية كأقلية عرقية وإعطائهم حق الإقامة في مدينة القدس وإمكانية التنقل والعمل بحرية في إسرائيل بهدف احتواءهم، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل لسببين:

أولهما المنهجية الإسرائيلية المتبعة في هذه المحاولات، والتي ترتكز على الفكر الصهيوني الذي ينظر إلى غير اليهود نظرة فوقية عنصرية، فاعتبر الفلسطينيين سكانا من الدرجة الثانية، وحُرموا من الحقوق المتساوية مع اليهود.

أما السبب الثاني والأهم فهو رفض السكان الفلسطينيين للحكم الجديد كونه احتلالا أجنبيا جاء بالقوة العسكرية للاستيلاء على الأرض والثروات، وقام بتزوير التاريخ والحقائق لترسيخ وجوده واستمراريته، مما خلق ممانعة قوية من السكان الفلسطينيين تحولت مع مرور الوقت إلى مقاومة للوجود الإسرائيلي بكافة أشكاله. هذه الحقيقة دفعت السياسيين والمخططين الإسرائيليين للاقتناع بأن السكان المقدسيين

باتوا يشكلون مشكلة أمنية وقنبلة ديمغرافية تتنافى والخطوط العريضة التي وضعتها الفكرة الصهيونية للمدينة المقدسة، والتي تعتبر القدس بقسميها الغربي والشرقي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي. وقد بدأ الإسرائيليون بوضع الخطط والسياسات المختلفة التي من شأنها تطويق السكان المقدسيين وخنق توسعهم الديمغرافي والعمراني في القسم الشرقي من المدينة بشكل يضمن بقاءهم أقلية عرقية في حدود ضيقة ينعدم تأثيرها على تسيير الأمور في المدينة. وجمعت تلك السياسات بين القوانين الجائرة المفصلة خصيصا لمحاربة الوجود المقدسي في المدينة مثل سياسة التفريغ للتخلص من السكان عن طريق سحب حق المواطنة، والحواجز الفيزيائية التي تفصل التجمعات السكانية للمقدسيين عن امتدادهم الفلسطيني وتحول دون نموها الطبيعي مثل الجدار الفاصل والمستوطنات اليهودية داخل المدينة وحولها، إضافة إلى التعقيدات والعراقيل التي تضعها بلدية القدس أمام المقدسيين في إقامة المساكن الجديدة أو محاولتهم لترميم وتطوير القديم منها، مما أرغمهم على انتهاج أنماط سكنية تتكيف مع الواقع الصعب، والبحث عن حلول جديدة ومبتكرة تقوم على الالتفاف على تلك القوانين والحواجز لضمان التواجد الفلسطيني حياً في مدينة القدس.

منطقة التلة الفرنسية

تكمن أهمية البحث في فهم المنطق الذي يتبعه المقدسيون في السكن والبناء داخل حدود القدس الشرقية وخارجها عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي أبرز السياسات الإسرائيلية التي تتحكم بخيار السكن والبناء عند المقدسيين؟

وما هي الأنماط السكنية التي يسلكها المقدسيون بناءً على تلك السياسات داخل القدس الشرقية وخارجها؟

وبعد الإجابة على هذه التساؤلات سيتم طرح ومناقشة الخيارات المتوفرة أمام المقدسيين لانتشالهم من الأزمة السكنية الخانقة التي يعيشونها في مدينتهم.

أبرز السياسات التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي للحد من النمو السكاني الفلسطيني داخل مدينة القدس:

أولا، سياسة التفريغ: وتقوم على منهجية قانونية تتمثل بسحب حق المواطنة للمقدسيين، الذين تجبرهم أزمة السكن على الخروج من حدود البلدية والعيش في مساكن في الضواحي الغير مشمولة بذلك المخطط أو في باقي مدن الضفة الغربية.

ثانياً، منهجية فراغية: تعتمد على عزل تجمعات سكنية مقدسية كاملة في المدينة عن طريق تثبيت حدود البلدية بعد ضم القدس المحتلة عام 1967. ومن ثم بناء الجدار بحيث يتم إخراج بعض المناطق

ذات كثافة سكانية عالية الى ما وراء الجدار مثل منطقة كفرعقب شمالا ومخيم شعفاط شرقا. وبالمقابل هناك مشروع لضم أكبر مستوطنة في الضفة الغربية (معاليه أدوميم) والواقعة شرق المدينة الى نفوذ بلدية القدس مما سيعزل مناطق مأهولة بالفلسطينين مثل العيزرية وأبو ديس والسواحرة الشرقية عن شمال الضفة الغربية، وبلدة عناتا وحزما عن جنوب الضفة الغربية بحيث تصبح المناطق الفلسطينية، سواء في حدود البلدية أو خارجها مباشرة، معزولة عن بعضها البعض وعن امتدادها في الضفة الغربية.

ثالثاً، سياسة التعقيدات في استصدار رخص البناء داخل مدينة القدس: وتقوم هذه السياسة العنصرية على العنصرين التاليين:

1. منع المقدسيين من البناء في المدينة عن طريق تصنيف مساحات واسعة من الأراضي فيها كمناطق خضراء أو مصادرتها والاستيلاء عليها لإقامة المستوطنات اليهودية.

2. الصعوبة البالغة في استصدار الرخص القانونية لإقامة الأبنية بسبب تكلفتها الباهظة، أو لاستحالة الحصول عليها أصلا بسبب التعقيدات التنظيمية التي تتطلبها إقامة تلك المشاريع من قبل المواطنين المقدسيين.

سياسة التعقيدات هذه تجبر المقدسيين على استغلال الأرض المتوفرة بين أيديهم لإقامة الأبنية السكنية بدون الحصول على التراخيص اللازمة لذلك، أملا منهم في المحافظة على حقهم في الإقامة في مدينة القدس، وبقاءهم وعائلاتهم فيها، وبالتالي وقوعها تحت طائلة الهدم الفوري، وهو ما تقوم به بلدية القدس الإسرائيلية بشكل منهجي في جميع الأحياء المقدسية، ناهيك عن الغرامات الباهظة التي يضطر المواطن إلى دفعها للسلطات بسبب المخالفات الناشئة عن عملية البناء تلك.

رابعاً، سياسة الاستيطان في مدينة القدس وحولها: مدينة القدس هي أكثر المدن الفلسطينية الموبوءة بمرض الإستيطان اليهودي، فقد تم بناء 34 مستوطنة إسرائيلية في القدس الشرقية بعد احتلال عام 1967 وبلغ عدد سكان هذه المستوطنات عام 2015 حوالي 375 ألف نسمة، وتشكل حزامين حول القدس: الأول الحزام الداخلي في داخل القدس الشرقية وعدد مستوطناته 16 والثاني الحزام الخارجي خارج حدود القدس الشرقية وعدد مستوطناته 18 وتحتل ما مساحته 38 كم2. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء 18 موقعا استيطانياً عشوائيا خلال الفترة من 1996 حتى 2005. ويبلغ طول الطرق الالتفافية التي أقيمت في داخل وحول القدس لربط هذه المستوطنات ببعضها البعض حوالي 91 كم.

أما عند الحديث عن الأنماط السكنية التي انتهجها المقدسيون في الرد على سياسات الاحتلال فإن التركيز ينصب هنا بالأساس على شريحة معينة بشكل خاص، وهي شريحة الأزواج الشابة المقدسية، كونها تمثل المستقبل والاستمرارية الفلسطينية في مدينة القدس وكونها الأكثر حاجة من بين باقي الشرائح السكانية للمنزل الملائم والعصري في المدينة، ولذا فقد ركزت السلطات الإسرائيلية سياساتها التعسفية في مدينة القدس ضد هذه الشريحة، وحاربتها بشراسة لإجبارها على مغادرة المدينة إلى الأبد للقضاء على مستقبل الوجود الفلسطيني فيها وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم. وفي المقابل فإنها تعمل على توفير

كافة التسهيلات للأزواج الشابة اليهودية لتشجيعهم على الانتقال للعيش في المستوطنات التي تملأ مدينة القدس بجزئيها الغربي والشرقي على السواء .

إن الخوض في خيارات الأزواج الشابة المقدسية في الإسكان في مدينة القدس يساعد على تشخيص ثلاث ظواهر مميزة:

الخيار الأول، العيش في بيت العائلة وهو أسهل الخيارات رغم التكلفة الاجتماعية المترتبة على هذا الخيار.

الخيار الثاني هو محاولة استئجار منزل داخل مدينة القدس وهو حل باهظ الثمن بالتأكيد بسبب ارتفاع الإيجارات إلى درجة يعجز فيها المواطن المقدسي عن توفيره بسبب محدودية دخله.

والخيار الثالث هو الانتقال للسكن في الأحياء العشوائية الجديدة الآخذة بالنمو خارج الجدار ولكنها تتبع لحدود بلدية القدس وقوانينها المدنية مثل أحياء كفر عقب ومخيم شعفاط. وبالرغم من انخفاض تكلفة هذا الحل نسبيا إلا أنه يتسبب ببروز مشاكل اجتماعية كثيرة وانهيار البنى التحتية بسبب اكتظاظ السكان على بقعة محدودة من الأرض.

وفي النهاية لا بد من الحديث عن بعض السيناريوهات المقترحة للخروج من الأزمة. وأول هذه السيناريوهات هو ببساطة الجلوس وعدم فعل شيء، والاستمرار بالمناورة ضد البلدية الإسرائيلية لانتزاع بعض الحقوق واتقاء شرور سياساتها. ويمكن الاستمرار بهذا الخيار على المدى القصير فقط بسبب ضعف السكان المقدسيين في مواجهة البلدية المسلحة بمنطق الأمر الواقع الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية، وكون الوضع القانوني الحالي للسكان المقدسيين في غاية الصعوبة والتعقيد، لكونهم سكانا مقيمين بشكل مؤقت من وجهة نظر القانون الإسرائيلي، بحيث تنتهي صلاحية هذه الوضعية بمجرد هجرة المقدسي أو انتقاله للسكن خارج حدود المخطط البلدي لمدينة القدس.

أما السيناريو الثاني فيقوم على فكرة التجنيس الإسرائيلي، و يمكن أن يُقْدِم عليه المقدسيون كنتيجة لتفاقم المشاكل الناتجة عن الاستمرار على وضعية الخيار الأول. ويقوم هذا الخيار على اعتراف المقدسيين بالأمر الواقع المفروض على مدينة القدس بقسميها الغربي والشرقي، والتسليم بكونهما قدسا واحدة تحت سلطة الدولة العبرية، والتوجه الجماعي من قبل المقدسيين للحصول على الجنسية الإسرائيلية، وبالتالي المطالبة بالحقوق التي توفرها التشريعات الإسرائيلية لجميع مواطنيها، بما في ذلك طبعا الحق في توفير المسكن الملائم من قبل الدولة لمن يطلبه من مواطنيها. وللوهلة الأولى يبدو هذا الحل منطقيا للغاية، ويوفر الحل لغالبية المشاكل التي يعانيها المجتمع المقدسي، لكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معاملة إسرائيل للمواطنين العرب داخل الخط الأخضر فإنّنا سنجد أن تحقيق هذا المطلب صعب المنال لأنّ الحقيقة أنّ هؤلاء المواطنين، بالرغم من كونهم كاملي المواطنة نظريا، فإنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، وبالتالي فإن حقوقهم، والسكنية منها خاصةً، يتم تجاهلها بشكل منهجي من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، ونتيجة لذلك فهم يعانون أزمة سكن خانقة في مدنهم وقراهم.

ويتطلب السيناريو الأخير تدخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مباشر وفعّال في قطاع

الإسكان المقدسي لأن من واجباتها الأساسية الحفاظ على تواجد فلسطيني مؤثر في الجزء الشرقي من مدينة القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية للكيان الفلسطيني العتيد، ويتلخص ذلك عن طريق الاستثمار في قطاع الإسكان داخل مدينة القدس ودعم وتشجيع جمعيات الإسكان المقدسية بشكل مباشر وبدون وساطة الأجهزة المصرفية والإدارية لتجنب الوقوع في البيروقراطية التي تقتل الكثير من المبادرات الجادة في هذا الشأن، كذلك عن طريق إجبار البنوك المحلية على إعطاء قروض سكنية ميسرة وطويلة الأمد وبالحد الأدنى من الضمانات ولجميع الشرائح السكانية مع التركيز بالأساس على شريحة الأزواج الشابة التي تعتبر مستقبل الوجود الفلسطيني في المدينة. هذه القروض لا بد أن تبدأ من مرحلة شراء الأرض واستصدار الرخص وليس فقط بعد حصول المقدسي على الرخصة لأن عملية شراء قطع أراضي معدة للبناء وعملية التنظيم والترخيص تستنزف جميع المدخرات الموجودة لدى المقدسيين الراغبين في بناء الشقق السكنية.

م. سامر مصطفى، يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية (2001) وشهادة الماجستير في التخطيط الحضري وعمارة المشهد (2010) من جامعة بيرزيت، مهندس شريك مع مجموعة "ارك" للهندسة والتخطيط ومستشار لشركتي التعمير وشركة إخوان علي شقيرات للبناء والتطوير العقاري المختصة في إنشاء الشقق السكنية للمقدسيين ذوي الدخل المنخفض.

المراجع

1. (بتسيلم)، 2008 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، منشورات حول القدس الشرقية. الموقع الإلكتروني : www.btselem.org/Arabic.

2. (أريج)، مركز الأبحاث التطبيقية القدس، 2008، قاعدة البيانات في مركز أبحاث الأراضي. الموقع الإلكتروني: www.arij.org.

3. (أريج)، مركز الأبحاث التطبيقية القدس، 2008، أربعون عاما على احتلال القدس. الموقع الإلكتروني: www.arij.org.

4. محمود جلبوط، 2008، معطيات مفزعة عن واقع البناء في القدس الشرقية، 25 كانون الثاني (يناير)، نقلا عن البروفسور راسم خمايسي خلال ندوة نظمها "مركز التعاون والسلام الدولي" في فندق "الأقواس السبعة" تحت عنوان: "إشكاليات البناء والتخطيط في القدس: منطقة الطور". الموقع الإلكتروني: www.3almani.org/spip.php?article1161.

5. معهد القدس لأبحاث إسرائيل، 2008. الموقع الإلكتروني: www.jiis.org.il.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح السكاني لمحافظة القدس 2005، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين. الموقع الإلكتروني: www.pcbs.gov.ps.

[1] منشورات بتسيلم 2008.

[2] قاعدة البيانات في مركز أبحاث الأراضي، أريج، 2008.

القدس والفن التشكيلي

غادة السمان

في القدس

يرتاح التناقض والعجائب ليس ينكرها العباد،

كأنها قطع القماش يقلبون قديمها وجديدها والمعجزات هناك تلمس باليدين

تميم البرغوثي

القدس هي مكان يحمل في ظاهره وجوهره وتحولاته معاني كثيرة مثل التاريخ والهوية والمقدّس والحس والجمال والذاكرة. القدس هي المكان المثقل في بنيته من أحداث وتحولات تشمل كل فلسطين، فهي مكان ثابت ومتجَذِّر ولكن يعبر عن تمثلات التجربة الفلسطينية بتحولاتها الإجتماعية والثقافية والسياسية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ويدمجها في طبيعته، فيصبح المكان جزءا من التجربة وجزءا من السياق. إنّ القدس كمكان له تجلياته على ثلاث مستويات وهي قداسة وتاريخية وجمالية المكان، وهذا ما ينتج سحر خاص بِه.

لماذا نشعر بسحر خاص بالقدس؟

لأن الحركة فيها تأخذ مستويات مختلفة، فخط السير ليس مستقيم وهناك إيقاع في المدينة من حيث الأدراج والصعود والنزول على مستويات مختلفة وأحجام متنوعة، وهناك الزقاق التي تأخذ أبعاد مختلفة من ضيق وسعة، والأقواس التي تؤثر على مستوى الضوء/الظل بحيث أنّ هناك إيقاعات مختلفة كلما تحرك الجسد في المكان. وهناك الرموز التي تجسدت من نقاط زمنية مختلفة انعكست في المباني والهيكل المادي للمدينة، فهذه الرموز بقوّتها تفرض زمانها الماضي وتحوله إلى بعد حاضري. وهناك تعظيم للمكان تجسد من خلال التعامل معه "كمقدس" عبر فترة زمنية طويلة، هذه القدسية أعطته طابع العلو والمكانة، كما أن معمارية المكان انسجمت مع فكرة القداسة. بالإضافة إلى التفاعل اليومي مع المدينة من حيث الشكل الاجتماعي والشكل الديني من خلال ممارسات الطقوس والشعائر الدينية، هناك حس للمكان يتداخل فيه الماضي، والحاضر والمستقبل بشكل مكثف، يتداخل التاريخي مع المقدس ويتمفصل وينتج سحر وعظمة للمكان. بالإضافة إلى تجربتنا في العلاقة مع المكان وعملية التهميش والنفي والتي تزيد إحساسنا وارتباطنا به. إنّ رؤيتَنا/ حِسّنا، فِكرَنا وحركتنا ونضالنا مجتمعة هي التي تنتج الحس في المكان، تجعلها متمايزة وتجعلها مركزة.

تعتبر الرموز الجسر المتين في العلاقة القوية بين المكان والفن، فالقدس تتميز بتدفقات من شبكات

معقدة من الرموز التي تأخذ بُعداً دينياً وتاريخياً وثقافياً وسياسياً. وفي الواقع المُعاش هذه الرموز لها قوتها في تشكيل فكر الإنسان وبلورة تعامله مع المكان ضمن تعقيدات وجود الديانات الثلاث حيث كل واحدة لها رؤيا محددة للمدينة. بالمقابل، الفن الفلسطيني أخذ بشكل كبير البعد الرمزي نتيجة للتجربة الفلسطينية من فقدان الوطن واللجوء والتهميش. إنّ المكان مليء بالرموز، والفن يُجسّد المكان من خلال الرموز وهنا تصبح العلاقة بين الفن والمكان علاقة رمزية بامتياز حيث فيه اختراق للزمن وفيه تجسيد لأهمية المكان ضمن رؤيا علاقاتية.

إن اللوحات التشكيلية عن القدس تعبر عن علاقة الفلسطيني بالمكان الذي يجسد الإرتباط في الأرض والمكان والثقافة والدين. ولقد أخذت الوظيفة الرمزية بُعداً جوهرياً في اللوحات الفلسطينية. فمن الرموز المستخدمة في الفن الفلسطيني: 1. المفتاح: وهو مرتبط باللاجئين وحق العودة إلى ديارهم، 2. البندقية: تعبر عن النضال والجهاد، 3. الحمامة: تعبر عن العيش بسلام وحرية، 4. الحصان: يعبر عن الأصالة والقوة والثورة واسترجاع الحق، 5. الكوفية: تعبر عن الهوية وحب الوطن، 6. التطريز: يعبر عن الفن والتراث الشعبي الفلسطيني. 7. أما المرأة فقد أخذت حيز كبير في الفن التشكيلي الفلسطيني، فهي تستخدم كاستعارة للأرض والهوية الوطنية الثقافية والتراثية، وهي رمز للوطن والنضال.

يوضح ديفيد هارفي (2005) ثلاثة أبعاد للحيز ممكن من خلالها فهم ما هو "الحيز"، وهي الحيز المطلق، والنسبي والعلاقاتي. 1. الحيز المطلق (absolute space): أي "الشيء في ذاته" أي مستقل في وجوده، فهو محدد وثابت، 2. الحيز النسبي (relative space): العلاقة بين الأشياء الموجودة لأنها موجودة ومرتبطة ببعضها البعض، فالنقطة التي ينطلق منها المراقب تلعب دوراً جوهرياً في معرفة العلاقة، 3. الحيز العلاقاتي (relational space): وهو الحيز الموجود في الأشياء بمعنى أن الشيء موجود فقط عندما يحتوي ويمثل في ذاته علاقات مع أشياء أخرى، فالرؤيا العلاقاتية للفضاء لا تحصل بالشيء كفضاء أو زمان خارج العملية المعرفية. مفهوم العلاقاتية للزمان والمكان تعني أن التأثيرات الخارجية تصبح داخلية (Become internalized) في عمليات أو أشياء محددة عبر الزمن. فحدث أو شيء في نقطة في الحيز لا يمكن فهمها من وجودها في هذه النقطة، فهي تعتمد على كل شيء آخر يدور حولها، هناك تشكلات واسعة ومتمايزة تؤثر وتحوم في الحيز في الماضي والحاضر والمستقبل، ترتكز وتتثبت في نقطة محددة، لتعريف طبيعة هذه النقطة. الهوية في هذا الجدال تصبح شيئاً مختلفاً تماما عن ما نلتمسه في الحيز المطلق.

استنادا إلى ديفيد هارفي وتقسيم أبعاد الحيز إلى مطلق ونسبي وعلاقاتي، والتي تتداخل وتتفاعل فيما بينها، تم التعبير عن الحيز في اللوحات الفلسطينية بأبعادها الثلاث بشكل منسجم ومتناسق، مما يدل على أنه لم يتم اختراق وتفكيك الحيز من حيث إدراك الفلسطيني له وعلاقته وتعامله معه، وهذا ما تبينه اللوحات. تم تقسيم اللوحات إلى المستويات الثلاث:

1. المكان كشيء ثابت يعبر عن أبعاده الثلاث التاريخية والقدسية والجمالية وهو يعبر عن الحيز المطلق:

لوحة رقم (1)- لوحة القدس - عيسى عبيدو

نلاحظ في اللوحة رقم (1) أنه تم تصوير القدس كما هي في أبعادها الحقيقية، وتم رسم قبة الصخرة في مركز اللوحة بألوانها الحقيقية، والمباني المحيطة بها أيضا. والصورة كلها جسدت شكل المكان فهي أقرب إلى رؤية انطباعية. تم رسم السماء بألوان ممتزجة بين الأزرق والأبيض مما أعطى بعد حيوي للوحة، كما أعطت رؤيا عن جمالية وقداسة المكان.

لوحة رقم (2)- إيقاعات من البلدة القديمة – كامل المغني – 1982

في لوحة رقم (2) للفنان كامل المغني - نلاحظ أنه يبين جمالية المكان وإيقاعاته المختلفة من حيث حركة الأدراج واختلافها، ففي أسفل اللوحة أدراج وكذلك في أعلى اللوحة وهي تختلف من حيث ارتفاعها وحجمها. هناك عمق في اللوحة فالقوس يدخلك إلى مكان فيه أقواس أخرى معبرة عن العمق الداخلي. الشكل ليس مستقيم وهو يوحي بحركة منسجمة. تم اختيار اللون البني وهو تعبير عن لون التراب والوطن بالإضافة إلى الأخضر. إن الإنسان يتفاعل مع المكان في إيقاع معين ولكن في لوحة المغني عبر عن الإيقاع من زاوية المكان وليس من خلال الجسد الذي يطوف فيه. امتازت اللوحة في محاولة تجسيد الجمال المعماري من خلال القباب والأقواس والشبابيك المربعة وفي تمايز لعلو المباني عن بعضها، من خلال مستويات البناء واختلافات مستوياتها داخل الزقاق نفسها، مع وجود تلاحم فيما بينها.

2. اللوحات التي ربطت المكان ببعد واحد أو اثنين وهي تعبر عن الحيز النسبي:

- المكان وحق العودة:

لوحة رقم (3) ياسر أبو سيدو الغول

في اللوحة رقم (3) يتبين أنه تم ربط المكان بفكرة العودة واستعادة الأرض، فالمفتاح بداخله تجسدت القدس المكان وهي تعبير عن العلاقة الوثيقة والمتداخلة بينهم. تم استخدام اللون الأسود كخلفية مع لون أبيض يخترقه كتعبير عن الحدة والحزن، وتم كتابة اسم القدس، يبوس، ايليا وJerusalem كتأكيد لأهمية المكان. يتبين أن المكان مُقْتَرن بزمن مستقبلي هو عودة اللاجئين.

لوحة رقم (4) نبيل عناني

المكان المحاصر

يتبين من اللوحة رقم (4) أنه تم ربط القدس بالجدار. فالمكان محاصر ولا يظهر منه سوى جزء. تم التعبير عن المدينة من خلال قبة الصخرة والمباني المختلفة ذات الطابع الخاص بها.

3. اللوحات التي أخذت أبعادا مختلفة متداخلة للمكان - تعقيدات المكان وهي تعبر عن الحيز العلاقاتي:

يتبين من لوحة "إرادة الحياة أقوى" وجود عناصر كثيرة في اللوحة، فهناك حضور قوي للناس من أجيال مختلفة يمارسون حياتهم الطبيعية كتعبير عن الحق في المكان وهناك أطفال يلعبون وعروسان في ملابس الزفاف ورجال يرقصون. في خلفية اللوحة توجد البلدة القديمة وقبة الصخرة أخذت إشراقة وحجم أكبر بالنسبة للمكان كتأكيد على قدسية

المكان وتأكيد أيضا على معالم المدينة الإسلامية والمسيحية. توجد ثلاث نساء يضعن شالات بيضاء على رؤوسهن كتعبير عن طهارة المكان وقد أخذن بعداً آخراً في اللوحة كتعبير عن هذا الوجود، فإحدى النساء تشير بيدها إلى الناس كتعبير عن الوطن وأخرى تشير باتجاه اليمين والثالثة حركت رأسها باتجاه السماء. خلف اللوحة على اليسار يوجد بحر كتأكيد على السيطرة على كل الوطن، وتوجد أيضا يد كتعبير عن العطاء والعمل والمثابرة.

لوحة (6) - سائد حلمي

إنّ اللوحة تعبر عن شمولية الوطن والوحدة والحق في المكان وتعبر عن الخصوصية المجتمعية الفلسطينية، وتبين قداسة وجمالية المكان. والألوان المستخدمة تعطي إيحاء بالحيوية والحركة والاستمرارية.

يتبن من اللوحة رقم (6) تعقيدات المكان، الحياة والموت، والثورة والعمل والعطاء والحرية. يتبين رأس الحصان إلى أعلى باتجاه السماء وصهيله كتعبير عن الثورة ونيل الحرية. أيضا في وسط اللوحة امرأة تضع الشال الأبيض على رأسها كتعبير عن طهارة المكان، وقد بينت وكأنها تحتضن المكان كتعبير عن الوطن والهوية وكتعبير أنه حق لنا. على يمين اللوحة توجد شجرة زيتون مع جذورها لبيان أنَ حقنا مُتجذِّر في المكان، ويوجد بجانب الشجرة شخص ملثم وعجل يحترق كتعبير عن التمرد، وعلى الجانب الآخر من الشجرة يوجد تجمع كثيف للناس كتعبير عن الصراع على المكان. أسفل اللوحة توجد جماجم كتعبير عن الموت والتضحية. اليد في منتصف اللوحة متثبتة بالأرض كتعبير عن تثبتنا بالأرض، وتوجد يد أخرى كبيرة في الخلف على يسار اللوحة للتعبير عن العمل والمثابرة والعطاء. جميع العناصر متداخلة وتوحي بطابع عنفواني ثوري، وحركة تأخذ طابع الاستمرارية، وجميعهم في اتجاه واحد، الاتجاه الذي تنظر إليه المرأة بنظرات ممتزجة تعبيراتها بين الألم والحزن والتفاؤل.

إن الفن هو تعبير عن الواقع، واللوحات التي تم استعراضها تعبر عن علاقة الفلسطيني بالمكان وتعيد إنتاجه، وتبين استحضار الماضي بالحاضر ورواية المستقبل وبأن المستقبل لا يكون بدون المكان. اللوحات تعبر عن الحس بالمكان من خلال التقلبات والشعور المتنوع الممتزج باتجاه مدينة القدس، فهناك حب واشتياق وغضب وحزن وتَمرُّد.

تم التعبير عن المكان بجماليته وقدسيته وتاريخه ومركزيته وشموليته وثقافيته واستمراريته. إن الحيز

بأبعاده المختلفة المطلق والنسبي والعلاقاتي انعكست في اللوحات المعروضة، وبينت مستويات الحيز الثلاث وجميعها اتصفت بالانسجام والتشابه في المحتوى لا الشكل. هذا يدل على أنّه بالرغم من السياق الذي أوجده أوسلو ومحاولة تفكيك العلاقة بالمكان فإن إسرائيل لم تنجح، وحتى الجيل الجديد الذي تم فصله عن المكان بفعل الجدار فان عينه ورؤيته المستقبلية باتجاه مدينة القدس.

الفن له أهميته في الثقافة الفلسطينية وذلك يرجع ويكشف عن الحقيقة بتمثلاتها المختلفة التي يتشارك فيها الشعب الفلسطيني فهي تعبر عن الحس المشترك للشعب وتعيد إنتاجه. الفن يعبر عن المجتمع وعن الصراع والكفاح، فيجتمع الروحي والجمالي والاجتماعي في لحظة محددة تتجسد في فن إبداع اللوحة. ويتم بناء علاقة ومحاكاة بين العمل الفني والمشاهد فهي تعبر عن ما في نفس المشاهد (فكر اجتماعي وسياسي على المستوى البسيط) وهي تؤكد خصوصية اجتماعية والذي يُعتبر المُشاهد الفلسطيني جزءا منها. إن الفن هو ثقافة، والثقافة "تقوم بحماية المجتمع. فالمبدعات الروحية والتقاليد والأنظمة الاجتماعية الراسخة ليست إلا وسائل للتنظيم الاجتماعي. فلكل من الدين والفلسفة والعلم والفن دوره في معركة الكفاح من أجل الحفاظ على المجتمع".

تؤكد هذه المقالة على أهمية وضرورة الفن الذي لا يخرج عن الواقع الاجتماعي، فالفن يبين علاقتنا بالمكان، ويفرض رؤيته على حقيقة العلاقة به، ويعيد إنتاج علاقتنا في المكان من خلال تكثيف الرموز وبيان التحولات ضمن إطار لوحة تتجسد جماليتها أولا في محتواها الذي يحدد شكلها.

غادة السمان مرشحة للدكتوراه من جامعة بيرزيت- برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية. حاصلة على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية / جامعة بيرزيت، وماجستير دراسات دولية / جامعة بيرزيت. كانت سابقا محاضرة في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة القدس المفتوحة / فرع القدس.

المصادر:

1. هاوزر، آرنولد (1968). فلسفة تاريخ الفن. ترجمة رمزي عبده جرجس. القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.

2. Harvey, David (2005). Spacetime and the World, In -Gieseking, Jack and Ma - gold. William and others (eds)(2014). The People, Place, and Space Reader. U.K: Routledge.

[1] هاوزر 2008، 10.